الفصل الثانى

obeikandl.com

الفصل الثانى

السياسة التعليمية لرياض الأطفال بجمهورية مصر العربية

أولا: تنظيم التعليم العام فى مصـــــر .

ثانياً : السياسة التعليمية الراهنة لرياض الأطفال فى مصـــــر مـــن حيـــث :

- نشأة وتطور السياسة التعليمية لرياض الأطفـــــال بمصـــر
- أهداف رياض الأطفـــــال .
- سياسة قبول الأطفال بالريـــــاض.
- السياسة التعليمية لإعداد معلمات ريـــــاض الأطفـــال .
- السياسة التعليمية للإشراف على ريـــــاض الأطفـــال .
- سياسة تمويل ريـــــاض الأطفـــال .
- السياسة التعليمية لرياض الأطفال وانعكاســـــها علـــى برامجـــها وأنشـــطتها.
- نظرة إجمالية للسياسة التعليمية لرياض الأطفـــــال بمصـــــر.

الفصل الثانى

السياسة التعليمية لرياض الأطفال بجمهورية مصر العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير السياسة التعليمية لرياض الأطفال فى مصر بالاستفادة بخبرة فرنسا فى هذا المجال وذلك من خلال الدراسة المقارنة لذا يكون من الضرورى الوقوف على أهم ملامح السياسة الراهنة لدور رياض الأطفال فى مصر. فلقد شهدت الحقبة الأخيرة اهتماماً ملحوظاً وكبيراً بالطفل والطفولة وذلك من خلال التقدم الملموس فى إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ونشرها كوسيلة لبناء المجتمع وإعداد المواطنين الصالحين للمستقبل .

فالتطور والتغير الاجتماعى والاقتصادى السريعان فى مجتمعنا سواء فى العلاقات الاجتماعية أو العادات والتقاليد، أو عمالة المرأة، أو التصنيع أو الانتشار الحضارى أو توزيع الدخل القومى، كل ذلك له أثره البالغ على سياسة رعاية الطفولة وخططها وبرامجها.

فقد أصبحت دور الحضانة ورياض الأطفال ضرورة من ضرورات الحياة ، فالأسر لا تستطيع بمفردها أن تقوم بتنشئة الطفل تنشئة تشبع حاجاته وتحقق مطالب نموه وترعى تفتح شخصيته . فالاهتمام بطفل ما قبل المدرسة فى مصر أصبح ضرورة ملحة لا تفرضها أهمية وخطورة هذه المرحلة فى تكوين الطفل جسمياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً فحسب، بل أصبحت ضرورة تفرضها التطورات الحادثة بالمجتمع الجديد[1].

ومن الجدير بالذكر أن الواقع الحالى لسياسة تربية طفل ما قبل المدرسة يكتنفه الكثير من مظاهر التناقض والقصور الأمر الذى انعكس على واقع نظام رياض الأطفال فى مصر حيث أنها تعانى العديد من أوجه القصور سواء منها ما يتعلق بالأبنية ومواصفاتها وتوفرها وقدرتها على استيعاب الأطفال ، أو ما يتعلق بالبرامج والأنشطة، أو ما يرتبط بوضوح الأهداف، أو ما يتعلق بالقائمين على العمل فى رياض الأطفال وأسلوب إعدادهم وتدريبهم الذى يؤهلهم للعمل مع الأطفال، وما يرتبط بالتمويل، وهو ما يشير إلى أنه على الرغم من أن هناك توسعاً واضحاً فى

---

(١) سهير على الجيار : معلمة الرياض مؤهلها ـ تدريبها ـ دراسة ميدانية، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل فى الفترة من ١٤ : ١٦ أبريل ١٩٨٧** ، (القاهرة كلية التربية، جامعة حلوان) ، ١٩٨٧، ص ٣٣٢.

إنشاء رياض الأطفال ، فلا يزال هناك تخلف كبير من حيث الكيف . أى أن هناك فجوة بين ما هو قائم وبين ما يجب أن يكون (فجوة بين السياسة وواقع النظام).

وبناء عليه سوف يخصص هذا الفصل لتقديم صورة عن السياسة التعليمية الراهنة لرياض الأطفال بمصر مع تحديد لأهم أوجه القصور بها كنقطة بدء لتصحيح مسارها. وذلك من خلال العرض أولا لتنظيم التعليم فى مصر ثم السياسة التعليمية للرياض وفقا للمحاور التالية:

- نشأة وتطور السياسة التعليمية لرياض الأطفال فى مصر.
- أهداف رياض الأطفال .
- سياسة قبول الأطفال بالرياض.
- السياسة التعليمية لإعداد معلمات رياض الأطفال.
- السياسة التعليمية للإشراف على رياض الأطفال .
- السياسة التعليمية لرياض الأطفال وانعكاسها على برامجها وأنشطتها.
- نظرة إجمالية للسياسة التعليمية لرياض الأطفال فى مصر.

١/٢ : تنظيم التعليم العام فى مصر:

يضم السلم التعليمى فى مصر ثلاثة مستويات تعليمية تبدأ من التعليم الأساسى وتنتهى بمرحلة التعليم العالى والجامعى .

تمتد فترة التعليم قبل الجامعى إلى اثنتى عشرة سنة دراسية، تبدأ من السادسة حتى الثامنة عشرة. وذلك بموجب قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩[1] المعدل لبعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١.

تكون مدة الدراسة فى التعليم قبل الجامعى على النحو التالى :

- تسع سنوات للتعليم الأساسى الالزامى اعتبارا من العام الدراسى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ويتكون من حلقتين :
  - * الحلقة الابتدائية، ومدتها ست سنوات .
  - * الحلقة الاعدادية ، ومدتها ثلاث سنوات.
- ثلاث سنوات للتعليم الثانوى (العام والفنى)

---

(1) جمهورية مصر العربية : القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ .

- خمس سنوات للتعليم الفنى المتقـــدم.

ويسبق السلم التعليمى رياض الأطفـــال وهـــى مرحلـــة تعليميـــة مســـتقلة ومدتـــها سنتان من سن الرابعة إلى سن السادســـة. وتـــهدف هـــذه المرحلـــة إلـــى تحقيـــق التنميـــة الشاملة لأطفال ما قبل المدرسة وتهيئتهم للالتحاق بمرحلـــة التعليـــم الاساســـى.

وقد أوصى المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى المنعقد فى عام ١٩٩٣ فى إطار الاصلاح الشامل للتعليم باعتبار مرحلة رياض الأطفال جزءا من التعليم الاساسى الالزامى ، وتعميمها لجميع أطفال مصر، كلما أمكن ذلك.

التعليم الاساســـى :

حق لجميع *الأطفال* المصريين الذين يبلغون السادسة مـــن عمرهـــم تلـــتزم الدولـــة بتوفيره لهم ويلتزم الأباء وأوليـــاء الأمـــور بتنفيـــذه وذلـــك علـــى مـــدى تســـع ســـنوات، ويتولى المحافظون كل فى دائرة اختصاصه إصـــدار القـــرارات اللازمـــة لتنظيـــم وتنفيـــذ الإلزام بالنسبة للأباء وأولياء الأمور على مســـتوى المحافظـــة وتوزيـــع الملزميـــن علـــى مدارس التعليم الاساسى فى المحافظة [١]. ويهدف التعليم الأساســـى إلـــى " تنميـــة قـــدرات واستعدادات التلاميـــذ ، وإشـــباع ميولـــهم ، وتزويدهـــم بـــالقدر الضـــرورى مـــن القيـــم والسلوكيات والمعارف والمـــهارات العمليـــة والمهنيـــة التـــى تتفـــق وظـــروف البيئـــات المختلفة " [٢] ، حتى يمكن لمن يتـــم مرحلـــة التعليـــم الأساســـى أن يواصـــل تعليمـــه فـــى مرحلة أعلى ، أو أن يواجه الحياة بعد تدريـــب مـــهنى .

التعليم الثانوى العـــام :

تـــهدف مرحلـــة التعليـــم الثـــانوى إلـــى إعـــداد الطـــلاب للحيـــاة العمليـــة، جنبـــا إلـــى جنـــب مـــع إعدادهـــم للتعليـــم العـــالى والجـــامعى . والدراســـة فـــى الصـــف الأول عامة لكل الطـــلاب، علـــى أن يتـــم الحصـــول علـــى شـــهادة إتمـــام الدراســـة الثانويـــة العامـــة علـــى مرحلتيـــن[٣] : الأولـــى فـــى الصـــف الثـــانى الثـــانوى، والثانيـــة فـــى الصف الثالث الثـــانوى . ويجتـــاز الطـــالب كـــل مرحلـــة منـــهما مـــن خـــلال امتحـــان

---

[١] المرجع السابق، المادة (١٥) من القانون .

[٢] وزارة التعليم : القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، المادة ١٦، ص ٨.

[٣] ج.م.ع : القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، والذى بدأ تنفيذه فى عام ١٩٩٥/٩٤.

واحد أو اثنين . وتقسم مواد الصفين الثانى والثالث إلى ثلاث مجموعات : *الأولى* مواد أساسية إجبارية يدرسها جميع الطلاب. وتضم *الثانية* المواد الاختيارية المؤهلة للالتحاق بمجموعات نوعية من الكليات والمعاهد العليا. وتضم *الثالثة* مجموعة المواد الاختيارية للمستوى الخاص[١].

الثانوى الفنى (صناعى ـ زراعى ـ تجارى).

تنص المادة رقم (٣٨) من قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ على أن الهدف من المدارس الفنية هو إعداد فنى " الفنى الأول والمدرب " وذلك فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة وفقا لمتطلبات خطة التنمية على مستوى الدولة[٢].

والدراسة فى هذا التعليم تتم على مستويين [٣]:

- مستوى إعداد فئة الفنيين بالمدارس الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات.
- ومستوى إعداد فئة الفنيين الأول بالمدارس الثانوية الفنية نظام الخمس سنوات.

ويعقد فى نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوى امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه (دبلوم المدارس الفنية نظام السنوات الثلاث) ويحدد فيه نوع التخصص كما يعقد امتحان فى نهاية الصف الخامس يمنح الناجحون فيه (دبلوم المدارس الفنية نظام السنوات الخمس) ويحدد فيه أيضا نوع التخصص.

التعليم الجامعى والعالى :

ويتم فى الجامعات أو المعاهد العليا المتخصصة ويلتحق به الحاصلون على الثانوية العامة والمتفوقون من الحاصلين على الثانوية الفنية وتتراوح مدة الدراسة بين سنتين فى المعاهد الفنية المتوسطة وأربع سنوات أو خمس أو ست سنوات فى الكليات الجامعية والمعاهد العليا[٤].

---

[١] المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : **تطور التعليم فى ج. م. ع. فى ٩٤/١٩٩٦**. مرجع سابق ، ص ١٧.

[٢] وزارة التربية والتعليم : **التعليم فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤**، تنفيذ مركز التوثيق الإعلامى ـ طباعة اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ـ يونسكو- اليكو ـ ايسيكو ١٩٩٥، ص ٢٤.

[٣] المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : **تطور التعليم فى ج. م. ع. فى ٩٤/ ١٩٩٦**، مرجع سابق ، ص ١٧.

[٤] المرجع السابق، ص ١٧.

السلم التعليمى فى جمهورية مصر العربية (أ)

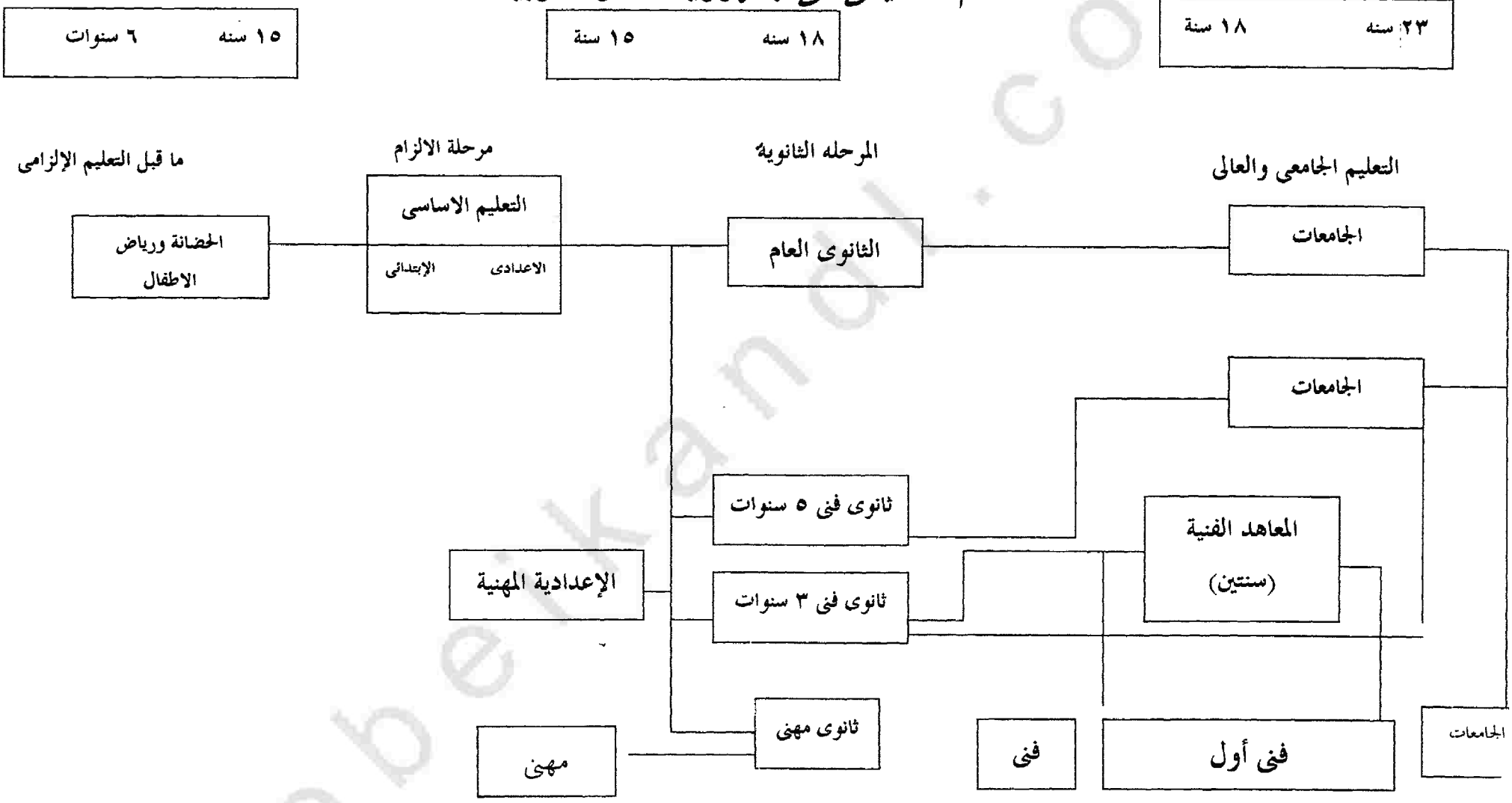

obeikandl.com

٢/٢ : السياسة التعليمية الراهنة لرياض الأطفال فى مصر:

وسوف يتم تناول السياسة التعليمية للرياض بمصر وفقا للمحاور التى تم تحديدها فى الفصل الأول .

أولا : نشأة وتطور السياسة التعليمية لرياض الأطفال بمصر:

مرت رياض الأطفال بثلاث مراحل منذ إنشائها تمثلت فى الآتى :

١- اعتبارها خارج السلم التعليمى من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٥١.

٢- اعتبارها جزء من السلم التعليمى من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٣.

٣- اعتبارها خارج السلم التعليمى منذ عام ١٩٥٣ إلى الآن .

١- رياض الأطفال خارج السلم التعليمى (من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٥١)

تعد الكتاتيب التى كانت منتشرة فى كثير من قرى الريف المصرى وبعض المدن منذ فترة طويلة هى الصورة القريبة نسبيا لدور الحضانة ورياض الأطفال المتنوعة المسميات فى عصرنا الحاضر[١] وترجع خبرة مصر المتصلة برياض الأطفال إلى عام ١٩١٣ . ففى هذا العام أعدت وزارة المعارف العمومية تنظيم المدارس الابتدائية للبنات، وألحقت بها سنتين تمهيديتين لإعداد البنات اللائى يلتحقن بها كما يستطعن متابعة الدراسة الابتدائية . وبقيت هذه الخدمة التربوية قاصرة على البنات حتى عام ١٩١٨[٢] ففى هذا العام تم تأسيس أول روضة أطفال مصرية مستقلة بمدينة الإسكندرية ، وخصصت للبنين ، وكانت مدة الانتظام بها ثلاث سنوات. وتقبل الأطفال من سن الرابعة إلى السابعة مقابل مصروفات سنوية.

واستهدفت الوزارة من إنشاء الرياض آنذاك إعداد الأطفال وتأهيلهم للالتحاق بالمدرسة الابتدائية، التى كانت مدة الدراسة بها أربع سنوات بمصروفات، وتدرس بها لغة أجنبية . وكان الأطفال يلتحقون بهذه المدارس بعد أداء امتحان قبول فى اللغة العربية والحساب، يعفى منه خريجو مدارس الرياض[٣] . ومعنى هذا أن الرياض فى ذلك الوقت لم تكن متاحة إلا لأبناء الموسرين.

تلا ذلك فى عام ١٩١٩ إنشاء روضة قصر الدوبارة للبنات بحى جاردن سيتى بالقاهرة كما تم تحويل الفرق التحضيرية بالمدارس الابتدائية

---

[١] عرفات عبد العزيز : المعلم والتربية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو، ١٩٩١، ص ١٧٩.

[٢] محمد خيرى حربى وآخرون : تطوير التربية والتعليم فى الجمهورية العربية المتحدة خلال خمس سنة الاخيرة (١٩٢٠/ ١٩٧٠)، القاهرة ، الشعبة القومية لليونسكو، ١٩٧٠، ص ١٨.

[٣] وزارة المعارف العمومية : تقرير يبين حالة التعليم الذى تتولاه وزارة المعارف العمومية من عام ١٩١٨ إلى ١٩٢٢ ، القاهرة، المطبعة الاميرية، ١٩٢٣، ص ١٣

للبنات إلى رياض أطفال ملحقة بالمدارس الابتدائية فى عام ١٩٢٢، ومدة الدراسة بها عامان[١].

ومع حلول عام ١٩٢٥ ــ ونتيجة لصدور منشور وزارى عام ١٩٢٤ ــ انتهت سياسة الفصل بين الجنسين فى رياض الأطفال، وصارت تربية الطفل فى هذه المرحلة مختلطة، وصارت مدة الدراسة فى هذه الرياض ثلاث سنوات[٢].

وبدأ بعد ذلك مثل هذا النوع من المدارس ينتشر عاما بعد عام ، وخاصة بعد أن بدأت المرأة تمارس حقها فى العمل خارج المنزل، بالاضافة إلى المميزات التى استفاد بها طفل رياض الأطفال فى الاعفاء من شرط الامتحان للتقدم للمدرسة الابتدائية. وهكذا اعتبرت رياض الأطفال فى ذلك الحين مرحلة تمهيدية تعد الطفل للمرحلة الابتدائية، ومن ثم كانت أهدافها جزءا من أهداف التعليم[٣].

وبصدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ صار الالتحاق بهذه المدارس للأطفال الذين يبلغون الرابعة أو الخامسة من العمر . وقد حدد هذا القانون ما يتلقاه الطفل من المقررات الدراسية على النحو التالى : التهذيب ــ اللغة العربية ــ الخط العربى ــ الحساب ــ مشاهد الطبيعة ــ الرسم وأشغال الأطفال ــ الألعاب، وقد نص القانون على أن تكون الدراسة باللغة العربية.

وقد أدخلت تعديلات على هذه المقررات كان من أهمها : إدخال الموسيقى عام ١٩٣١ والأناشيد عام ١٩٤٠[٤] كما تقرر ألا يزيد عمر الطفل عن ٨ سنوات[٥].

وفى عام ١٩٤٨ بدأت مدارس رياض الأطفال تقبل الأطفال من سن عامين ونصف إلى خمسة أعوام . وقامت وزارة المعارف بزيادة عدد المدارس خلال الفترة

---

(١) محمد أحمد عوض : **تربيه الطفل قبل التعليم النظامى فى مصر وبعض البلاد العربية** ، دراسة مقارنة، سوهاج ، دار المحسن للطباعة ، ١٩٨٩، ص ٤١.

(٢) أحمد اسماعيل حجى : تربيه الطفل قبل المدرسة فى مصر، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل فى الفترة من ١٤-١٦ أبريل ١٩٨٧ ، القاهرة** ،كلية التربية ــ جامعة حلوان ١٩٨٧، ص ٦٧.

(٣) أحمد كامل الرشيدى : نحو رؤية مستقبلية لأهداف رياض الأطفال، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل فى الفترة من ١٤-١٦ أبريل ١٩٨٧**، مرجع سابق ، ص ٤٧٢.

(٤) أحمد اسماعيل حجى : تربية الطفل قبل المدرسة فى مصر ، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل فى الفترة من ١٤-١٦ ابريل ١٩٨٧** ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

(٥) زينب محمود محرز : **التعليم فيما قبل المدرسة، القاهرة**، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٧٧،ص٥.

من ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٠ عندما شعرت أن أبناء المجتمع فى حاجة ماسة إلى زيادة عدد مدارس الرياض لأبنائهم [١].

يتضح مما سبق أن نشأة مدارس الرياض كانت فى البداية نشأة أرستقراطية فهى مدرسة بمصروفات تراوحت بين ثمانية جنيهات واثنى عشر جنيها ، مما حدا بالبعض إلى اعتبارها فى ذلك الوقت نوعا من الرفاهية التربوية، حيث كان هذا المبلغ كبيرا وقاسيا على أبناء الطبقة العاملة الفقيرة، ومن ناحية القبول فقد ارتبطت مدارس الرياض بالإعداد للمدارس الابتدائية، فقد أعفى خريجوها من امتحان القبول الذى كان مقررا عند الالتحاق بتلك المدارس، والذى كان هدفه حماية أبناء الاغنياء من مخالطة أبناء الفقراء ، وذلك بمنع الفئة الأخيرة من الالتحاق بالمدارس الابتدائية، إذ كيف لهم باجتياز هذا الامتحان الذى كان يتطلب التمكن من القراءة والكتابة وبعض الاستعدادات الاخرى، هذا إذا أمكنهم تدبير المصروفات اللازمة للالتحاق بتلك المدارس " الابتدائية ". ومن هنا يمكن القول بأن رياض الأطفال قد ساهمت فى تدعيم الازدواجية القائمة بين التعليم الأولى المتدنى المغلق، والتعليم الابتدائى الراقى الذى يفتح مجالات الالتحاق بأنواع التعليم الأعلى، إذ كانت حكرا على أبناء الأغنياء والقادرين. على تسديد المصروفات ، فى حين اكتفت الطبقة العاملة المحرومة ، بتعليم أطفالها بالكتاتيب التى بدأت تنتشر منذ بداية العقد الثانى من القرن العشرين، حيث كانت بأجر زهيد ، صحيح أنه كانت هناك فرصة لإعفاء بعض الأطفال من الأجور المدرسية، ولكن هذه الفرصة كانت ضعيفة إلى حد كبير، فالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٢٨ ــ آنف الذكر ــ كان يعطى وزير المعارف الحق فى اعفاء بعض الأطفال من المصروفات المدرسية بشرط ألا تتجاوز نسبة الذين يتم إعفاؤهم ١٪ من مجموع الأطفال[٢].

---

[١] عبد المنعم فهمى سعد : البعد التاريخى لرياض الأطفال، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل فى الفترة من ١٤-١٦ أبريل ١٩٨٧**، مرجع سابق ، ص ١٠.

[٢] ينظر على سبيل المثال :

- أحمد حسن عبيد : **فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسية التربوية** ــ دراسة مقارنة -، القاهرة، مكتبة الانجلو، ١٩٧٩، ص ص ١١٦، ١١٧.

- عبد الرحمن الرافعى : **فى أعقاب الثورة المصرية**، ط ٢، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ، ١٩٦٦، ص ٣٧٦.

- فكرى شحاته أحمد : مشكلات تعليم طفل ما قبل المدرسة، **المؤتمر السنوى الأول للطفل المصرى" تنشئته ورعايته" القاهرة، مركز دراسات الطفولة** ، جامعة عين شمس ، ١٩- ٢٢ مارس ١٩٨٨، ص ٥٤٦.

وهكذا يتضح أن الظروف الاجتماعية، والأوضاع الطبقية فى المجتمع المصرى قد أثرت فى ذلك الوقت فى نشأة وتطور رياض الأطفال فى مصر تأثيرا واضحا.

ونظراً لارتباط نشأة رياض الأطفال فى مصر بتربية أبناء القادرين على دفع مصروفاتها فقد تبنى وزير المعارف (طه حسين) فى بداية الخمسينيات سياسة تعليمية تقضى بجعل جميع مدارس الدولة فى متناول جميع فئات الشعب[٢] . وتحقيقا لذلك صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ ، الذى أقر المجانية فى رياض الأطفال ، كما صدر القرار رقم (٩١٨٠) بضرورة مراقبة الوزارة حال التعليم بها بعد جعلها مجانية [٣] . وتبع ذلك ضغط شديد على هذه الدور من جانب الجماهير المتطلعة إليها، وقابل هذا النوع من الضغط نوع من التسامح فى التنفيذ بسعة المدارس أو الصفوف أو المتيسر من عدد المعلمات المتدربات[٤].

كما تم فى خلال عام ١٩٥١ قفزة توسعية فى مراحل التعليم، كما تم أيضا صدور القانون رقم ١٤٣[٥] بشأن تنظيم التعليم الابتدائى حيث حمل فى ثناياه خطة إلغاء رياض الأطفال حيث قرر أن مدة التعليم الابتدائية ٦ سنوات (٦-١٢ سنة) وأن الفرقتين الأوليين منها لرياض الأطفال. كما نص القانون الجديد على أن تكون الدراسة بفصول الرياض مشتركة بين البنين والبنات، وبذلك تقلصت دور الحضانة ورياض الأطفال فى مصر لأقصى درجة لها، مما يدل على عدم وضوح الرؤية

- ثناء يوسف يوسف العاصى : تصور مقترح لسياسة رياض الأطفال فى ج. م. ع، فى : مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، كلية التربية، العدد السادس، مارس ١٩٨٨، ص ٨.

[١] أحمد حسن عبيد: فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسة التربوية، مرجع سابق ، ص ص ١١٦- ١١٧.

[٢] عبد السلام فايد، محمد صبرى حافظ : واقع برامج التربية فى رياض الأطفال فى ضوء الخبرات العربية والاجنبية المعاصرة (دراسة ميدانية) لمحافظة القاهرة، مجلة كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩١، ص ٢٥٦.

[٣] وزارة التربية والتعليم : وزراء التربية والتعليم فى مصر وأبرز انجازاتهم ١٨٣٧، ١٩٧٩، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٠، ص ١٢٠.

[٤] أحمد حسن عبيد : فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسة التربوية، مرجع سابق ، ص ١١٨.

[٥] وزارة التربية والتعليم : القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائى المادة الاولى من الباب الاول والمادة الثانية من الباب الثانى .

لأهمية وفلسفة هذه المرحلة، وأن أهدافها كانت تقتصر على مجرد إعداد الطفل للتعليم الابتدائي[١].

٢- رياض الأطفال جزء من السلم التعليمي (من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٣):

بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ تغيرت، صورة المجتمع من الناحية السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية ورأت الحكومة ـ تمشيا مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص التعليمية ـ القضاء على الثنائية استعدادا لتوحيد التعليم في المرحلة الاولى في مصر . وفي هذا الشأن صدر قانون التعليم الابتدائي رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥٣[٢] بإلغاء مدارس الرياض التابعة لوزارة التربية والتعليم وما كان ملحقا بها من أقسام وفصول من السلم التعليمي وأن يلتحق الطفل مباشرة دون أعداد مسبق بالتعليم الابتدائي في سن السادسة، نحو تعميم التعليم الالزامي في باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان ويمثل الحد الأدنى من المعرفة للمواطن لمواجهة الحياة. ولم ينته عام ١٩٥٣ حتى كانت رياض الأطفال قد ألغيت تماما من مصر، وتحولت إلى مدارس ابتدائية كما تحولت معلماتها إلى معلمات للمدارس الابتدائية أيضا " وبذلك حكمت الوزارة على خبرة استمرت مسيرتها ثانية وثلاثين عاما بأن تتوقف وانحسرت بعد ذلك خدمات تربية الأطفال فيما قبل المرحلة الابتدائية منذ ذلك الوقت فيما تقوم به بعض الهيئات والمؤسسات والأفراد في هذا ا لاتجاه "[٣].

وبذلك أصبحت رياض الأطفال تمثل مرحلة اختيارية خارج مرحلة التعليم الاجبارى وتم تحويل تلك المدارس إلى مدارس ابتدائية لاستيعاب الأطفال الملزمين[٤].

---

[١] محمد أحمد عوض : **تربية الطفل قبل التعليم النظامي في مصر وبعض البلاد العربية** ، مرجع سابق، ص ٤٣.

[٢] **ينظر على سبيل المثال :**

-وزارة التربية والتعليم : **القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي في المادة الاولى من الباب الاول**

- الوقائع المصرية : قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي مايو ١٩٥٣ .

[٣] أحمد حسن عبيد : **فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية**، مرجع سابق، ص ١٢٠.

[٤] اليزابيث ميشام فولر : **رياض الأطفال** . ترجمة عفاف فؤاد ، بيروت، دار القلم ، ١٩٦٤، ص ٩.

٣- رياض الأطفال خارج السلم التعليمي منذ عام ١٩٥٣ إلى الآن :

أدى إلغاء رياض الأطفال إلى شكوى الأمهات العاملات من عدم تخصيص مدارس لرعاية أطفالهن قبل سن مرحلة التعليم الابتدائي[١] لذلك وفي عام ١٩٥٤ أنشأت الوزارة عددا كبيرا من دور الحضانة وجعلتها خاضعة فنيا لتفتيش الأقسام التابعة للتعليم الابتدائي [٢] . إلا أن صدور قانون التعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ألغى فصول رياض الأطفال . واعتبرت وزارة الشئون الاجتماعية هي الجهة المعنية خدميا برعاية الأطفال في سن ما قبل التعليم الابتدائي، انطلاقا من رأى المسئولين بأن هذه المرحلة ، ليست مرحلة تعليمية ، وإنما تدخل ضمن الخدمات الاجتماعية . وهكذا انسحبت وزارة التربية والتعليم رسميا في العام الدراسي ٦٨/ ١٩٦٩ من الإشراف على تربية طفل ما قبل المدرسة[٣].

وفي عام ١٩٦٩ ألغت وزارة التربية والتعليم إدارة رياض الأطفال ودور الحضانة وأدمجت وظائفها مع وظائف الادارة العامة للتعليم الابتدائي وصفيت الحضانات الرسمية وحولت إلى مدارس ابتدائية[٤].

ثم تنبهت وزارة التربية والتعليم مرة أخرى إلى أهمية العناية بالطفل قبل سن التعليم الالزامي ، وضرورة إعداده وتدريبه جسميا وذهنيا واجتماعيا حتى يتمكن من النجاح في الدراسة المنظمة بعد ذلك ، فأنشأت في ١٩٧٠/٧/١٩ قسم الحضانة ورياض الأطفال في الإدارة العامة للتعليم الابتدائي ووضعت اختصاصات له منها وضع خطة الدراسة وإصدار التوجيهات وعمل التدريبات ومتابعة العمل في الحضانة والرياض على جميع المستويات والاشتراك مع أجهزة الاعلام في التخطيط لكل ما يوجه للطفل قبل سن الالتحاق بالمدرسة[٥]

---

[١] عبد المنعم فهمي سعد : البعد التاريخي لرياض الأطفال، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل، جامعة حلوان**، مرجع سابق، ص ١٠.

[٢] عبد السلام فايد، محمد صبرى حافظ : **واقع برامج التربية في رياض الأطفال في ضوء الخبرات العربية والاجنبية المعاصرة دراسة ميدانية لمحافظة القاهرة**، مرجع سابق ص ص ٢٥٦- ٢٥٧.

[٣] أحمد اسماعيل حجي : تربيه الطفل قبل المدرسة في مصر، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل في الفترة من ١٤-١٦ أبريل ١٩٨٧**، مرجع سابق ، ص ٦٩.

[٤] عرفات عبد العزيز سليمان : **المعلم والتربية** ، مرجع سابق، ص ١٨١.

[٥] نازلى صالح احمد : **حول التعليم العام ونظمه دراسات مقارنة** ، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ١٩٨٤، ص ٣٦.

وفى عام ١٩٧٢ أقرت الدولة ـ ممثلة فى جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩ ـ ضرورة الاهتمام برياض الأطفال الملحقة بدور المعلمين والمعلمات مع اقرارها لشروط القبول بها ونظام العمل فيها وهيئات التدريس بها[١].

استمر هذا الوضع للحضانات والرياض حتى سنة ١٩٧٧ حيث صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ وبمقتضاه تقوم وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية بالاشراف والرقابة على دور الحضانة وذلك طالما أنشئت دار الحضانة مستقلة أما إذا ألحقت بمدرسة كمرحلة سابقة على المرحلة الالزامية كان الاشراف لوزارة التربية والتعليم[٢] . حيث عرف القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٧ دار الحضانة بأنها " كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن السادسة " [٣].

وبعد هذا القانون أصبح لزاما على كل من يرغب فى إنشاء حضانة أن يحصل على تصريح بفتحها من وزارة الشئون الاجتماعية أما الحضانات ورياض الأطفال الملحقة أو التابعة لوزارة التربية والتعليم أو التابعة لمدارس خاصة أو رسمية فاستمر الاشراف عليها خاضعا لوزارة وأجهزة التربية والتعليم[٤].

وحينما أدركت الوزارة ما يعانيه أولياء الأمور من ضغوط نفسية بسبب حاجتهم لتربية أطفالهم فى فصول رياض الأطفال، ومدارس اللغات والمدارس الخاصة التى قصرت فى مواجهة هذه الاحتياجات ، واستيعاب الأعداد الكبيرة من الأطفال، أنشأت مدارس لغات حكومية تساهم فى تخفيف الضغط الواقع على مدارس اللغات القائمة ، ولذلك فقد صدر قرار وزير التعليم والثقافة والبحث العلمى رقم (٢) بتاريخ ١٩٧٩/١/١ [٥] بشأن إنشاء مدارس لغات تجريبية وإصدار لائحتها الداخلية.

---

[١] عرفات عبد العزيز سليمان : **المعلم والتربية** ، مرجع سابق، ص ١٨١.

[٢] عادل قورة، محمد جمال الدين حامد : **تشريعات الطفولة فى مصر، منظمة الامم المتحدة للأطفال (اليونسيف)** ، يونيو ١٩٨٨، ص ٥.

[٣] وزارة الشئون الاجتماعية : **القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة المادة الاولى من القانون.**

[٤] سعد عبد الرحمن : **دراسة مسحية تقويمية لأوضاع دور الحضانة والرياض فى مصر**، سلسلة بحوث دراسات عن الطفل المصرى، القاهرة، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، يونيو، ١٩٨٩، ص ٦.

[٥] وزارة التربية والتعليم : **قرار وزارى رقم (٢) بتاريخ ١٩٧٩/١/١ بشأن انشاء مدارس لغات تجريبية واصدار لائحتها الداخلية.**

ونصت المادة الاولى من هذا القرار على أن " ينشأ بمحافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة مدارس لغات تجريبية مشتركة ابتدائية واعدادية وثانوية ، ويلحق بكل مدرسة فصول حضانة ، وتبدأ فصول الحضانة من العام الدراسى ٧٨/ ١٩٧٩ " وتهدف المدارس التجريبية للغات بالاضافة إلى تحقيق أهداف التعليم العام إلى ما يلى :

- التوسع فى تدريس اللغتين الانجليزية والفرنسية ، وتدرس بإحدى هاتين اللغتين مواد الرياضيات والعلوم على نسق المدارس الخاصة للغات .
- العناية الفردية بالتلاميذ والتلميذات ، وتحقيقا لذلك، تحددت كثافة الفصول بحد أقصى (٣٦) تلميذا للفصل فى الحضانة وفى باقى المراحل.

كما نصت " اللائحة الداخلية " فى مادتها الثانية على أن تتحدد سن القبول للحضانة بحد أدنى أربع سنوات، ولمدة سنتين بالإضافة إلى شروط القبول الأخرى .

وبهذا بدأت المدارس التجريبية الرسمية للغات تمارس دورها على الساحة التعليمية فى العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ متمثلة فى سبع مدارس : خمس منها بمدينة القاهرة، وواحدة بمحافظة الجيزة، وأخرى بالزقازيق[١] .

وتجدر الاشارة إلى أن الوزارة اهتمت بإنشاء هذه النوعية من المدارس ــ مدارس اللغات التجريبية ــ بعد أن رأت زيادة رغبة القطاع الخاص على الاستثمار فى ميدان التعليم باعتباره ميداناً من ميادين الاستثمار التى دخل المستثمرون فيها فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى تلبية لطلب إجتماعى متزايد وصل إلى حد التدافع على تعليم الأطفال فى المدارس التى تقدم تعليما بغير اللغة القومية، وهو ما يتعارض مع قومية التعليم وتأكيده على الانتماء، وبخاصة فى المرحلة الاولى[٢].

---

[١] ثناء يوسف العاصى : **تصور مقترح لسياسة رياض الأطفال فى ج.م.ع** ، فى: **مجلة كلية التربية**، مرجع سابق ، ص ٧.

[٢] أحمد اسماعيل حجى : تربيه الطفل قبل المدرسة فى مصر، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل** ، فى الفترة من ١٤-١٦ ابريل ١٩٨٧، مرجع سابق، ٨٦.

ولم ينته دور الوزارة عند هذا الحد ، بل نصت المادة الثامنة من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١[١] على أن " لوزير التعليم – بعد أخذ رأى المحافظ المختص – أن يقرر إنشاء مدارس لرياض الأطفال، تكون تابعة أو ملحقة بالمدارس الرسمية، وأن يحدد مواصفاتها من حيث الموقع والمبنى والسعة والمرافق والتجهيزات والمواصفات الصحية، كما يحدد نظام الدراسة والمناهج والخطط وشروط القبول وهيئات الاشراف والتدريس وما يجوز تقاضيه مقابل تنظيم العمل بها "

وتضمنت المادة الثامنة أيضاً من قانون التعليم المعدل رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ نفس النص السابق دون ذكر أى تغيير يذكر.

وفى عام ١٩٨٥ صدر القرار الوزارى رقم (٩٤) [٢] ، والذى يمثل الاطار التشريعى الراهن لهذه المدارس، إذ ألغى بمقتضاه القرار الوزارى رقم (٢) لعام ١٩٧٩، وعمل به ، وبمقتضاه توسعت الدولة فى إنشاء مدارس اللغات التجريبية فوصل عددها فى العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ (٢٥) مدرسة بها (١٣٨) فصلاً للحضانة تضم (٥٠٣٠) طفلاً وطفلة، فى ست محافظات هى : القاهرة، الجيزة ، دمياط، الشرقية، كفر الشيخ، بورسعيد[٣].

ومع بداية العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ أصبح عدد هذه المدارس (٣٢) مدرسة تقع فى (١٢) محافظة هى : القاهرة، الجيزة ، بورسعيد، الإسماعيلية، دمياط ، الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، أسيوط، سوهاج ، قنا، أسوان. تشمل (١٧٩) فصلاً تضم (٦٩٤٦) طفلاً وطفلة[٤].

إلا أن ما أخذ على وزارة التربية والتعليم ، هى أن تقدم الخدمة التعليمية مقابل ثمن لها " حيث كان يحصل من تلاميذ وطلاب هذه المدارس إلى جانب

---

[١] وزارة التربية والتعليم : **قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، بإصدار قانون التعليم** ، المادة الثالثة.

[٢] وزارة التربية والتعليم : **مكتب الوزير، قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥**، فى شأن المدارس التجريبية الرسمية للغات.

[٣] وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للتعليم الابتدائى ، **دراسة عن المدارس التجريبية الرسمية للغات فى الفترة من العام الدراسى ٧٨/ ١٩٧٩ حتى العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥.**

[٤] المرجع السابق.

الرسوم والتأمينات التى يحصل مثلها من التلاميذ والطلاب فى المدارس المنتظرة رسوم أخرى مقابل خدمات إضافية وخدمات تجريب وثمن كتب أجنبية [١] تخالف نص الدستور الذى يقضى بمجانية التعليم " ، كما أن ذلك يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية " ويؤكد على التميز الطبقى والفئوى " [٢].

ومنذ ذلك الوقت أصبح ينظر لرياض الأطفال كضرورة من ضرورات المجتمع المعاصر، وبناء عليه حدث تطور هام لرياض الأطفال فى مصر من عام ١٩٨٨ ، فقد صدر قرار وزير التعليم فى نفس العام بتشكيل اللجنة الاستشارية للطفولة الذى عدل بالقرار الوزارى رقم (٢٦٣) بتاريخ ١٩٩١/١٢/٨ [٣] كذلك صدر القرار رقم (١٥٤) بتاريخ ١٩٨٨/٧/٦ بشأن تنظيم رياض الأطفال فى المدارس الرسمية[٤].

ثم توالت القرارات التى أصدرتها وزارة التربية والتعليم بشأن دور الحضانة ورياض الأطفال التابعة لها، والخاضعة لإشرافها سواء أكانت فى صورة فصول أم أقسام ملحقة بالمدارس الابتدائية الحكومية، أم مرحلة قائمة بذاتها فى مدخل التعليم الابتدائى كما هو الحال فى المدارس التجريبية والخاصة .

لقد شهدت مصر منذ بداية التسعينيات اهتماماً كبيراً برعاية الطفل وتعليمه ، وقد تجلى ذلك فى اقبال أولياء الامور من مختلف طبقات الشعب على إلحاق أبنائهم بمختلف مؤسسات تعليم ما قبل المدرسة وتجلى أيضاً فى استجابة الدولة لهذا الاتجاه بإنشائها المجالس والمراكز التى تهتم برعاية الطفل وتعليمه وتثقيفه وافتتاح كليات وأقسام لإعداد معلمات رياض الأطفال[٥].

---

[١] عوض توفيق واحسان ناصف : **التجريب التربوى ــ دراسة توثيقية، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية**، ١٩٨٧، ص ١١٠.

[٢] سعيد اسماعيل على : **همموم التعليم** ، الطبعة الاولى . القاهرة، بدون ناشر ١٩٨٩، ص ص ١٣٥- ١٣٦.

[٣] وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير، **قرار وزارى رقم (٢٦٣) بتاريخ ١٩٩١/١٢/٨. بشأن اعادة تشكيل اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال.**

[٤] وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير ، **قرار وزارى ، رقم (١٥٤) بتاريخ ١٩٨٨/٧/٦ بشأن تنظيم رياض الأطفال فى المدارس الرسمية.**

[٥] مى شهاب وآخرون :**تطور التعليم للمجتمع فى مصر منذ مؤتمر جومتين ١٩٩٠ وحتى الآن**،القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٩٤.

واستكمالا لما حققته مصر من إنجازات وحفاظا على أن يكون للطفل مكان الصدارة فى خطط التنمية قد أصدر الرئيس مبارك وثيقة تمثل عقدا لحماية الطفل المصرى ورعايته خلال العشر سنوات القادمة (١٩٨٩-١٩٩٩) [١] حيث كان لصدور هذه الوثيقة قوة دفع كبيرة لجهود التجديد والاصلاح فى هذا المجال، بداية بإنشاء المجالس القومية فى المراكز التى ترعى الطفل وتعليمه وتثقيفه ، ومرورا بإنشاء الكليات المتخصصة لإعداد معلمات رياض الأطفال،[٢] ـ وانتهاء بالتوصية الثانية ـ الصادرة عن مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى - فبراير ١٩٩٣ - بالعمل على أن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميها جزءاً من التعليم الأساسى الالزامى وإذا ما حالت الامكانات دون التنفيذ فيمكن حاليا الاقتصار على عام دراسى واحد مع التخطيط لتوفيره لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً فى الريف والحضر والبادية[٣].

وقد شهد عام ١٩٩٦ إنشاء لجنة عليا لتطوير رياض الأطفال بموجب القرار الوزارى رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٩ [٤] ، تختص بتقديم الدراسات والآراء بشأن السياسة التربوية لرياض الأطفال ، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الآتية:

١- وضع التنظيم الذى يهدف إلى تيسير وإدارة شئون الروضة بصفة عامة، دراسة الامكانات أو الظروف لتهيئة جميع جوانب الطفل بصفة خاصة والعمل على تطوير العملية التربوية التى تحقق نمو الطفل.

٢- تقرير الخدمات التربوية التى يحتاج إليها الطفل.

٣- اقتراح خطط التدريب على كافة المستويات وفى كافة المجالات .

٤- إقامة المؤتمرات والندوات والأبحاث فى مجال رياض الأطفال.

٥- بحث أفضل السبل لمد مظلة الخدمات التعليمية فى الروضة لتشمل جميع الأطفال.

---

[١] رئيس الجمهورية : **وثيقة إعلان اعتبار العشر سنوات ١٩٨٩-١٩٩٩) عقدا لحماية الطفل المصرى ورعايته**، القاهرة، ١٩٨٩.

[٢] وزارة التربية والتعليم: **تطور التعليم فى مصر ١٩٩٢- ١٩٩٤**، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٩٤، ص ٦٦.

[٣] وزارة التربية والتعليم ، **مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى، فى الفترة من ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣**، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة، التقرير النهائى وأوراق العمل، القاهرة، مطابع روز اليوسف، ١٩٩٣، ص ٨٤.

[٤] وزارة التربية والتعليم : مكتب الوزير ، **قرار وزارى رقم ٣٩** بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٩.

ثم صدور قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦[١] ولائحته التنفيذية عام ١٩٩٧[٢] والتى تنص على نقل الاشراف والتبعية على كل مؤسسات دور الحضانة أو رياض الأطفال والتى تستقبل الأطفال فى سن أربع إلى ست سنوات إلى وزارة التربية والتعليم.

ولقد تزامن ذلك مع اتجاه الدولة للإصلاح الجذرى للتعليم فى ظل متطلبات العصر الذى نعيش فيه وإيماناً بأن الإعداد لتحديات القرن المقبل تبدأ من هذه المرحلة الهامة فى التعليم.

وقد شهدت مرحلة رياض الأطفال، نمواً كبيراً من حيث عدد الفصول وعدد التلاميذ، وإن كان لا يزال يمثل نسبة ضئيلة من العدد الكلى للأطفال المصريين فى هذه الشريحة العمرية حيث يلاحظ أنه بالرغم من تأكيد مؤتمر التعليم الابتدائى على تعميم رياض الأطفال، ورغم إنشاء لجنة عليا لتطوير رياض الأطفال نجد على صعيد التنفيذ أن الواقع يؤكد أن الخطوات ما زالت ضعيفة ويؤكد هذا الاحصاءات: فالأطفال المستجدين بمرحلة ما قبل الابتدائى يبلغ أعدادهم فى العام الدراسى ١٩٩٦/٩٥ إجمالى تعليم عام وخاص (١٣١٣١٥) طفل بينما يبلغ عدد التلاميذ الملتحقين بالصف الأول الابتدائى عام ١٩٩٨/٩٧ وهى نفس الدفعة المفترض التحاقها عام ١٩٩٦/٩٥ برياض الأطفال حيث تبلغ أعدادهم (١٣٤٨١٣٧) تلميذ وهو ما يعنى أن نسبة الأطفال التى يمكنها الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال قبل التعليم الابتدائى تبلغ ٩,٧٤٪ فقط وهو ما يؤكد أن الأغلبية من الأطفال لم يمكنها الالتحاق بهذه المرحلة الهامة.

ويبين الجدول التالى تطور عدد المدارس والأقسام والفصول والأطفال برياض الأطفال الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم من عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى عام ١٩٩٧/١٩٩٨م.

---

[١] مجلس الشعب : قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل، الصادر برئاسة الجمهورية فى ذى القعدة سنة ١٤١٦هـ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٩٦.

[٢] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ١٩٩٨، ص ٥٠.

جدول رقم (١)

تطور عدد المدارس/ الفصول / التلاميذ برياض الأطفال

التابعة لوزارة التربية والتعليم من عام ٨١/٨٠ : ١٩٩٨/٩٧م(*)

العام الدراسى	عدد مدارس واقسام	فصول	عدد التلاميذ	كثافة الفصل
١٩٨١ /٨٠	٤٣٣	١٦٦٠	٧٤٩٢١	٤٥,١٣
١٩٨٢ /٨١	٤٦٥	١٦٩١	٧٦٧٣٢	٤٥,٣٧
١٩٨٣ /٨٢	٥٠٣	١٩١٩	٨٤٥٣٩	٤٤,٠٥
١٩٨٤ /٨٣	٥٣٦	٢١٧٤	٩٧٢٠٨	٤٤,٧١
١٩٨٥ /٨٤	٥٩١	٢٦٩٤	١٢٠٤١١	٤٤,٦٩
١٩٨٦ /٨٥	٦٠٢	٣٠٣٣	١٢٨٢٧٢	٤٢,٢٩
١٩٨٧ /٨٦	٦٦٥	٣٠٩٠	١٣٥٨٢٠	٤٣,٧١
١٩٨٨ /٨٧	٧٦٢	٣٥٢٢	١٥٢٣٧١	٤٣,٢٦
١٩٨٩ /٨٨	٨٠١	٣٨٠٥	١٦٤٢٦٩	٤٣,١٧
١٩٩٠ /٨٩	٩٣٦	٤٣٧٠	١٧٧٧٤٠	٤٠,٦٧
١٩٩١ /٩٠	١٠٧٥	٥٠٠٢	١٩٨٧٤٢	٣٩,٧٣
١٩٩٢ /٩١	١١٩٦	٥٦٧٣	٢٢٣٠٥١	٣٩,٣١
١٩٩٣ /٩٢	١٣٣٥	٦١٦٦	٢٣٥٧٣٣	٣٨,٢٣
١٩٩٤ /٩٣	١٥٦٩	٦٦٤٢	٢٤٦١٠٠	٣٧,٠٥
١٩٩٥ /٩٤	١٧٩٠	٧١٣١	٢٥٧٨١٥	٣٦,١٥
١٩٩٦ /٩٥	٢٠٦٠	٧٧٤٧	٢٦٦٥٠٢	٣٤,٣٤
١٩٩٧ /٩٦	٢٣٦٧	٨٥١١	٢٨٩٩٩٥	٣٤,٠٧
١٩٩٨/٩٧	٢٧٢٥	٩٣٦٥	٣١٦٨٠١	٣٣,٩٥

ويتضح من بيانات الجدول السابق مـــا يلـــى :

أ- أن عدد مدارس رياض الأطفال التابعة لوزارة التربيـــة والتعليـــم يصـــل إلـــى " ٢٧٢٥" مدرسة بها " ٩٣٦٥ " فصلاً، بمتوسط كثافة للفصـــل تصـــل إلـــى " ٣٣,٩ " طفـــل /

(*) مصدر البيانات : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء و الحاسب الآلى، بيان بتطور عدد المدارس والفصول والتلاميذ برياض الأطفال من عام ١٩٨١/٨٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧.

فصل فى عام ٩٧/ ١٩٩٨ وعلى الرغم من أن هذه الكثافة قد انخفضت تدريجياً عن عام ٨٠/ ١٩٨١ حيث كانت تصل إلى ٤٥ طفل/ فصل ٠ إلا أنها نسبة عالية بكل المقاييس فى مرحلة رياض الأطفال التى تتطلب قدراً كبيراً من العناية الفردية حيث يوصى المتخصصون فى هذا الصدد بأن تتكون الفصول بمرحلة رياض الأطفال من ٢٠ طفلاً .

ب- يتضح كذلك من بيانات الجدول أن هناك تزايداً فى عدد رياض الأطفال وفى عدد الأطفال الذين يلتحقون بها خلال السبعة عشر عاماً السابقة على النحو التالى :

- تزايد عدد دور رياض الأطفال ليصل إلى " ٢٧٢٥ " روضة عام ١٩٩٨/٩٧ بعد أن كان "٤٣٣" روضة عام ١٩٨١/٨٠ ، أى أن عددها تضاعف أكثر من ٦ مرات خلال هذه المدة.
- بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالرياض (٣١٦٨٠١) طفلاً وطفلة عام ١٩٩٨/٩٧، بعد أن كان العدد المستوعب (٧٤٩٢١) طفلاً وطفلة عام ١٩٨١/٨٠ أى بزيادة (٢٤١٨٨٠) طفلاً .

ويتضح مما سبق مدى حرص الدولة على إنشاء المزيد من هذه الدور سنوياً لمواجهة الإقبال عليها . وبالرغم مما تشير إليه زيادة نسب الاستيعاب فى عام ١٩٩٨/٩٧ عنها فى عام ٩٠/ ١٩٩١ إلا أنها ما تزال نسبة ضئيلة جداً .

ومن ذلك العرض لنشأة وتطور السياسة التعليمية لرياض الأطفال فى مصر يلاحظ أن تعليم ما قبل المدرسة فى ارتباطه بالنظام التعليمى نشأ أرستقراطياً لأبناء الطبقة القادرة فى العشرينيات وعندما اتجهنا إلى تطبيق بعض مؤشرات الديمقراطية من مجانية التعليم وتوحيد قاعدته فى الخمسينيات ثم إلغاءه ثم عاد مرة ثانية مع ظروف الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات أرستقراطياً لخدمة الطبقات الغنية القادرة على دفع مصروفاته الباهظة وذلك يعنى أنه ينظر إلى تعليم ما قبل المدرسة باعتباره ميزة اجتماعية وأداة تتوفر لأبناء الطبقات القادرة كى يواصلوا تعليمهم الأعلى بشكل أكثر كفاءة يحقق لهم تقدمهم على أبناء الطبقات الفقيرة، وبهذا الشكل يتحول دور تعليم ما قبل المدرسة من إحداث تكافؤ فرص تعليمية إلى تأكيد عدم التكافؤ[1].

---

[1] فكرى شحاته أحمد : مشكلات تعليم طفل ما قبل المدرسة، **المؤتمر السنوى الاول للطفل المصرى " تنشئته ورعايته"** من ١٩- ٢٢ مارس ١٩٨٨، مرجع سابق ، ص ٥٥٠.

وهكذا يدل تتبع نشأة رياض الأطفال والقوانين والقرارات التى صدرت بصددها، انشاؤها ثم إلغاؤها واستمرار إنشاء فصول جديدة، على عدم وجود سياسة ثابتة أو استراتيجية تربوية مستقرة كما أن تربية طفل ما قبل المدرسة لا توجهها فلسفة تربوية محددة وواضحة المعالم .

حيث مرت رياض الأطفال بمراحل عدة منذ إنشائها تمثلت فى الآتى [١]:

١- اعتبارها خارج السلم التعليمى من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٥١.

٢- اعتبارها جزء من السلم التعليمى من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٣.

٣- اعتبارها خارج السلم التعليمى منذ عام ١٩٥٣ إلى الآن .

ثانياً : أهداف رياض الأطفال :

تحتل الأهداف التربوية، مركز الاهتمام فى تصميم أى عمل تعليمى مهما كان موقعه فى النظام التربوى، فالأهداف التربوية، هى المضامين والغايات التى تشكل منطلقات الفعل التربوى كله، وهى رسالة المؤسسة التعليمية، التى تعبر عن المرامى النهائية، التى ترغب المؤسسة تجسيدها خصائص وسمات فى شخصية الإنسان [٢].

ولكى تحقق تربية طفل ما قبل المدرسة أهدافها التربوية ينبغى أن تستند إلى سياسة تربوية واضحة المعالم محددة التفاصيل حتى يمكن ترجمة معطيات هذه السياسة من مبادئ وخطوط عامة إلى خطط ومشاريع وبرامج عمل توجه اجراءات الممارسة التربوية فى مؤسسات تربية الطفل ومساعدتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية[٣] فالأهداف ليست إلا عناصر للسياسة التعليمية بشكل أو بآخر.

---

[١] ثناء يوسف العاصى : **تصور مقترح لسياسة رياض الأطفال فى ج.م.ع. فى:** مجلة كلية التربية ، مرجع سابق، ص ١٠.

[٢] محمد محمد الخوالدة : **أهداف تربيه الطفولة المبكرة وأساليب تعليمها فى رياض الأطفال** ، فى: مجلة كلية التربية، جامعة الأسكندرية ، العدد الثانى، اكتوبر ١٩٩٠، ص ٨٥.

[٣] جابر محمود طلبة : سياسة تربية طفل ما قبل المدرسة فى مصر (دراسة تحليلية لبعض التناقض والتوافق) ، **المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة**، ٧-٩ يوليو ١٩٩٢، ص ٦١٥.

وقد تم تحديد أهداف رياض الأطفال وفقاً للائحة التنفيذية [1] لقانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ والتى تنص فى مادتها (١٢٦) على :

تهدف رياض الأطفال إلى تنمية أطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائى وتهيئتهم للالتحاق بها وذلك من خلال:

١- التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل فى المجالات العقلية والجسمية والحركية والانفعالية والاجتماعية والحلقية والدينية، على أن يؤخذ فى الاعتبار الفروق الفردية فى القدرات والاستعدادات ومستويات النمو .

٢- تنمية مهارات الأطفال اللغوية والعددية والفنية من خلال الأنشطة الفردية والجماعية وإعادة القدرة على التفكير والابتكار والتميز.

٣- التنشئة الاجتماعية والصحية السليمة فى ظل قيم المجتمع ومبادئه وأهدافه .

٤- تلبية حاجات ومطالب النمو الخاصة بهذه المرحلة من العمر لتمكين الطفل من أن يحقق ذاته ومساعدته على تكوين الشخصية السوية القادرة على التعامل مع المجتمع.

٥- تهيئة الطفل للحياة المدرسية النظامية فى مرحلة التعليم الاساسى وذلك عن طريق الانتقال التدريجى من جو الأسرة إلى المدرسة بكل ما يتطلبه ذلك من تعود على النظام وتكوين علاقات إنسانية مع المعلم والزملاء وممارسة أنشطة التعليم التى تتفق واهتمامات الطفل ومعدلات نموه فى شتى المجالات.

وعلى الرغم من أن " وضوح الأهداف هو المنطلق الصحيح للتخطيط بالنسبة لأى عمل تربوى ناجح، حيث تحدد الأهداف الوجهة وبعد اقرارها تصبح حافزاً للعمل [2] . إلا أنه من الملاحظ أن أهداف رياض الأطفال فى مصر أهداف عامة غير مصنفة أو مترجمة فى صورة أهداف خاصة أو أهداف إجرائية تكون بمثابة أسس ومعايير لما يقدم من برامج وأنشطة ولما تتطلبه هذه المرحلة من برامج وأساليب، الأمر الذى قد يبنى على الرؤى الذاتية والاجتهادات الشخصية لمشرفى الرياض.

---

[1] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ **بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦**،القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ١٩٩٨ ، ص ٥٠.

[2] متولى موسى : **تربية الاطفال فى فترة الحضانة، الطبعة الثانية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٣، ص ٨٨.

كذلك من اللافت للنظر أن أهداف وزارة التربية والتعليم تؤكد على إعداد الطفل للتعليم النظامى حيث تتجه- فى الوقت الحاضر- نحو الناحية الاكاديمية بصورة أوضح من ذى قبل، حيث أصبح قدر كبير من العمل موجهاً نحو التدريس والتعليم المعرفى المحدد وهو ما يتعارض مع الهدف الرئيسى الذى تهدف إليه هذه المرحلة وهو تربية الطفل عن طريق اللعب الموجه وإكسابهم الخبرات والمهارات عن طريق الحواس واللعب والنشاط الأمر الذى يظهر التناقض بين النظرية والتطبيق.

وبناء عليه، فإن رياض الأطفال - بوضعها الراهن- قد عجزت عن تحقيق الأهداف المنوطة بها، وقد يرجع ذلك إلى كثير من نواحى القصور من حيث إعدادها وتجهيزها وإدارتها وإعداد معلماتها وتنظيم العمل فيها على الأسس التربوية والنفسية والعلمية السليمة. الأمر الذى يرجع إلى خلو حقل العمل برياض الأطفال بمصر من وجود سياسة تربوية مستقرة واضحة المعالم محددة التفاصيل توجه العمل بهذه المؤسسات وتساعدها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

ثالثاً: سياسة قبول الأطفال فى الرياض:

شهدت مصر منذ بداية التسعينيات اهتماماً كبيراً برعاية الطفل وتعليمه، وقد تجلى ذلك فى إقبال أولياء الأمور من مختلف طبقات الشعب على الحاق أبنائهم بمختلف مؤسسات تعليم ما قبل المدرسة. وتزخر ساحة التعليم حالياً بالعديد من فصول رياض الأطفال الملحقة بالنوعيات المختلفة من المدارس[1] .

ولقد حدد القرار الوزارى (٣٩٨) بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٦ القبول فى رياض الأطفال على أساس ما يلى :[2]

١- يكون حساب السن فى القبول برياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة حتى أول اكتوبر.

---

[1] مى شهاب وآخرون : **تطور التعليم للجميع فى مصر منذ مؤتمر جومتين ١٩٩٠ وحتى الآن**، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٤.

[2] وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير، **القرار رقم (٣٩٨) بناء مسح ١٩٩٨/٧/١٦**.

٢- يكون الحد الأدنى لسن القبول برياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة نظام السنتين أربع سنوات، وفى مدارس نظام السنة الواحدة خمس سنوات، ويتم القبول تنازلياً من أعلى سن للمتقدمين.

٣- يجوز تحويل الأطفال الملتحقين بالتمهيدى (ما قبل رياض الأطفال) بالمدارس الخاصة والذين يبلغ سنهم أربع سنوات أثناء العام الدراسى وفى موعد أقصاه أول فبراير إلى الصف الأول رياض الأطفال بهذه المدارس.

كما يجوز تحويل الأطفال الملتحقين بالصف الأول رياض الأطفال والذين يبلغ سنهم خمس سنوات أثناء العام الدراسى وفى موعد أقصاه أول فبراير إلى الصف الثانى رياض الأطفال بهذه المدارس وفى كلتا الحالتين السابقتين يشترط توافر أماكن لهم مع الالتزام بالكثافة المقررة.

٤- لا يجوز قبول أطفال فى سن الإلزام بفصول رياض الأطفال .

٥- لا يجوز أن يتجاوز عدد أطفال الفصل فى رياض الأطفال عن ٣٦ طفلاً.

وعلى الرغم من تحديد وزارة التربية والتعليم ــ وفقاً للقرار السابق ــ سن القبول برياض الأطفال الخاضعة لإشرافها بنوعيها رسمى وخاص بأربع سنوات فى شهر أكتوبر، إلا أن الواقع الفعلى يشير إلى أن هذا السن لا ينطبق إلا على رياض الأطفال الحكومية غالباً، أما رياض الأطفال التجريبية فالأمر يختلف تماماً . حيث يتم عمل تنسيق بين المتقدمين من الأطفال، وغالباً ما يزيد عمر المقبولين عن خمس سنوات وبالتالى يقضى الطفل بها عامين من سن خمس إلى سبع سنوات تقريباً ليلتحق ببداية الحلقة الأولى من التعليم الأساسى وهو فى السابعة من عمره، وهو ما يتعارض مع الفقرة الرابعة من نفس القرار الوزارى السابق الذى يتضمن : " لا يجوز قبول أطفال فى سن الإلزام بفصول رياض الأطفال " الأمر الذى يشير إلى وجود فجوة بين السياسة وواقع النظام أو فجوة بين النظرية والتطبيق.

أما بالنسبة للمدارس الخاصة فبعد أن كانت تقبل الأطفال الذين يبلغون من العمر ثلاث سنوات ونصف، فقد صدر القرار الوزارى رقم (٢١٠)[1] ليحدد العمر بأربع سنوات، ثم عاد وتم صدور قرار وزارى

---

[1] وزارة التربية والتعليم : القرار الوزارى رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٧، بشأن سن القبول برياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة، الفقرة الثانية من القرار.

جديد رقم (٣٩٨) [١] حاول تقديم ميزة للملتحقين برياض الأطفال بالمدارس الخاصة حيث أجاز تحويل الأطفال والذين يبلغ عمرهم أربع سنوات أثناء العام الدراسي وفي موعد أقصاه أول فبراير إلى الصف الأول رياض الأطفال بهذه المدارس، وذلك للأطفال الملتحقين بالتمهيدى، وبهذا يمكن لطفل هذه المدارس أن يلحق بالصف الأول الابتدائي وعمره لم يصل إلى السادسة وهو بذلك يختلف عن طفل المدارس التجريبية والمدارس الحكومية.

وجدير بالذكر أنه في الوقت الحالى ارتبطت مدارس الرياض بالمدارس الخاصة ومدارس اللغات وتقبل الأطفال من سن أربع سنوات أو أقل حتى السادسة وكلها بالمصروفات وقد اختلفت تبعيتها وبرامجها وأنشطتها وأيضاً مدة الدراسة بها، وتزايدت سنة بعد أخرى أعداد الملتحقين بها[٢].

والإحصاء التالى يوضح أعداد المدارس والفصول والتلاميذ برياض الأطفال في العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧ حسب المرحلة والنوع والتبعية.

جدول رقم (٢)

إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي في العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧ حسب المرحلة والنوع والتبعية[*]

المرحلة	التبعية	م- أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
ما قبل	حكومي	١٥٨٠	٣٩٠٨	٦٧٩٢٤	٥٩٨٣٣	١٢٧٧٥٧
الابتدائي	خاص	١١٤٥	٥٤٥٧	٩٧٤٨١	٩١٥٦٣	١٨٩٠٤٤

يتضح من الإحصاء السابق غلبة عدد مدارس وأقسام وفصول رياض الأطفال التى تخضع في تبعيتها للقطاع الخاص (٦٦٠٢) على دور الرياض الرسمية

---

[١] وزرة التربية والتعليم : القرار الوزارى رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٦ بشأن سن القبول برياض الاطفال.

[٢] فكرى شحاته : مشكلات تعليم طفل ما قبل المدرسة، المؤتمر السنوى الأول للطفل المصرى تنشئته ورعايته من ١٩-٢٢ مارس ١٩٨٨، (القاهرة ، كلية التربية، جامعة عين شمس) ١٩٨٨، ص ٥٥٤.

[*] المصدر : وزارة التربية والتعليم : احصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ١٩٩٨/٩٧ حسب المرحلة والنوع والتبعية ، الإدارة العامة للحاسب الآلى.

(٥٤٨٨)، وكذلك غلبة عدد الملتحقين بها، حيث وصل نسبة الأطفال الملتحقين بهذه الرياض الخاصة (٦٠٪) عام ١٩٩٨/٩٧ بينما يلتحق بدور رياض الأطفال الرسمية (٤٠٪) فقط من الأطفال الملتحقين برياض الأطفال على مستوى وزارة التربية والتعليم، وهذه الدور إن كانت خاضعة لإشراف أجهزة الوزارة إلا أنها تتقاضى رسوماً مرتفعة نسبياً مما يجعلها قاصرة على نوعية من الأطفال ينتمون لأسر قادرة مادياً على دفع مصروفات الالتحاق بهذه الدور.

وقد يكون أحد الأسباب الرئيسية فى إقبال أولياء الأمور على إلحاق أطفالهم بدور رياض الأطفال التابعة لمدارس اللغات والمدارس الخاصة أنها تجعل أولوية القبول بها للمتقدمين من دور رياض الأطفال الملتحقة بها. وجدير بالذكر أن المستوى العلمى والثقافى والسلوكى للطفل الذى دخل دور رياض أطفال قبل التحاقه بالمدرسة الابتدائية سوف يكون أفضل من مستوى زميله الذى التحق بالمدرسة الابتدائية مباشرة. وهكذا تكون البداية غير متكافئة بين تلاميذ المدارس الرسمية، وتلاميذ المدارس الخاصة واللغات. وهذا يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والذى يعنى أن يتاح للتلاميذ بدء فرصهم التعليمية من نقطة واحدة [١].

" إن السعى نحو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وخاصة فى مصر، والذى يعتبر أحد المبادئ التى نص عليها الدستور الدائم (١٩٧١) وأكدته مختلف الوثائق السياسية والتعليمية ، يقتضى الاهتمام بالتعليم قبل المدرسى باعتباره أحد السبل لتوفير الرعاية المناسبة للأطفال الصغار وخاصة أطفال الأسر الفقيرة، تلك الأسر التى لا تمكنها ظروفها المادية والثقافية والاجتماعية من إحاطة أطفالها بالمناخ الملائم لنموهم السليم بنفس القدر الذى يتاح لأطفال الأسر القادرة والغنية. ومن هنا يجدر العمل من أجل أن تحتل العدالة الاجتماعية مكانتها اللائقة فى التخطيط لتعليم ما قبل المدرسة فى البيئات الفقيرة "[٢]

---

[١] محمد إبراهيم عطوه مجاهد : **تأثيرات التعددية فى التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية "دراسة ميدانية "**، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، العدد العاشر، يونيو ١٩٨٨، ص ١٣٧ .

[٢] ناديه يوسف كمال: تعليم ما قبل المدرسة لأطفال الأسر الفقيرة، ضرورة ، وبدائل لتعميمه، **المؤتمر السنوى الرابع للطفل المصرى وتحديات القرن الحادى والعشرين فى الفترة، من ٢٧-٣٠ أبريل ١٩٩١**, (القاهرة: مركز دراسات الطفولة ــ جامعة عين شمس)، ١٩٩١، ص ص ١٣٨٣-١٣٨٤.

ولكن على صعيد التنفيذ يشير واقع مرحلة ما قبل المدرسة إلى عكس ذلك حيث أن غالبية المستفيدين من رياض الأطفال هم أبناء الاسر الغنية والمتوسطة، أما غالبية أبناء المجتمع الذين ينتمون إلى أسر فقيرة فى المناطق الحضرية أو الريفية فإنهم يظلون بعيدين عن الاستفادة من هذه المرحلة[١] ومن ثم يتضح أن تربية طفل الروضة تربية خاصة تحمل من معايير الخصوص القدرة المالية فهى تربية تخدم الخاصة من الأطفال القادرين أولياء أمورهم على دفع مصروفاتها وقد يرجع ذلك إلى كون أغلب دور الحضانة ورياض الأطفال مسيراً من قبل القطاع الخاص لقاء أجور، الأمر الذى يحرم الفئات العاجزة اقتصادياً من التمتع بهذا النوع من التربية. وفى هذا انتهاكاً صارحاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى ينادى به كافة المسئولين وذلك انطلاقاً من الدعوة القائلة بأن التربية قبل المدرسية " ينبغى أن تكون فى خدمة مبادئ الديمقراطية التى توفر لكل فرد إمكانيات متساوية فى النمو والتطور وفرصاً متكافئة فى التقدم والنجاح"[٢].

وبناء عليه يلاحظ أن سياسة قبول الأطفال بالرياض فى مصر بالرغم من أنها لا يوجد بها قيد حيث لم تشترط السياسة التعليمية طلب ولى أمر الطفل لالحاق ابنه أو ابنته بالرياض إلا أنه من الملاحظ فى التطبيق (التنفيذ) يوجد إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث أن هذه الرياض فى غالبيتها متاحة فقط لأبناء القادرين الذين يقدرون على دفع مصروفاتها العالية بالمدارس الخاصة (وهذه تعد قيود من نوع آخر).

رابعاً : السياسة التعليمية لإعداد معلمات رياض الأطفال :

تعتبر قضية إعداد المعلم من القضايا التى كانت ولا تزال تحتل مساحة كبيرة على ساحة الفكر التربوى.. فالمعلم هو أهم عنصر فى العملية التعليمية وركيزتها الأساسية فهو العنصر البشرى الفعال الذى يقع عليه عبء إعداد وتكوين الأجيال الصاعدة وإكسابها الصفات الأساسية القويمة، وهو المسئول المباشر عن

---

[١] على السيد الشخيبى : موقف نظام التعليم فى مصر من الطفل المحروم ثقافياً، **المؤتمر السنوى الأول للطفل المصرى "تنشئته ورعايته" فى الفترة من ١٩ : ٢٢ مارس ١٩٨٨**، (القاهرة : مركز دراسات الطفولة – جامعة عين شمس)، ١٩٨٨، ص ٣٠٦

[٢] السيد عبد العزيز البهواشى : تصور مقترح لتنشئة الطفل المصرى فى ضوء النظام العلمى الجديد، **المؤتمر السنوى السادس للطفل المصرى (تنشئته فى ظل نظام عالمى جديد)، فى الفترة من ١٠ : ١٣ إبريل ١٩٩٣**، (القاهرة : مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس)، ١٩٩٣، ص ٦٦ .

تحقيق الأهداف التربوية القومية، وإعداد المواطن الصالح، المفكر، المبدع، وتعتمد كفاءة النظام التعليمى بالدرجة الأولى على كفاءة المعلم وحسن إعداده.

" ويذهب البعض – وبحق – إلى أن معلماً كفؤاً مع منهج به بعض القصور وكتاب مدرسى به بعض القصور، أو مادة تعليمية لم تنل حقها العلمى الواجب من الإعداد الدقيق، خير من معلم غير كفء، مع منهج متميز وكتاب متقدم ومادة تعليمية أحسن إعدادها . ومن هنا أصبح الاتفاق على أن المعلم هو أخطر عنصر فى المنظومة التعليمية، وبقدر ما نوليه من اهتمام فى الإعداد والتدريب والرعاية بقدر ما نحصل عليه من العملية التعليمية على عائد مجز"[١].

الواقع أن عمل معلمة الحضانة والروضة مع الأطفال لا يقل أهمية عن عمل مدرسى المراحل التعليمية الأخرى وإن يكن أشد خطورة فى آثاره على حياة الطفل، ومن الأقوال المأثورة فى هذا الصدد لأحد العلماء أنه " إذا كان المعيار الوحيد الذى يجعل هناك اهتماماً بإعداد مدرسى المرحلة الثانوية هو مستوى التى يتعلمها دون الاهتمام بمدى استيعابهم لها. فإن درجة استيعاب الطفل للحقائق أعمق أثراً على حياته المدرسية التالية فيها على حياة تلميذ الثانوى الذى يستطيع بحكم نضج تفكيره نسبياً أن يراجع معلوماته ويفند أخطاءه ويصححها ذاتياً "[٢]

ومن اللافت للنظر أن الدول المتقدمة اهتمت بإعداد معلمة رياض الأطفال إعداداً جامعياً، بل أن هناك دولاً من فرط اهتمامها بتربية الطفل قبل المدرسة يعمل الحاصلون بها على الماجستير والدكتوراه فى رياض الأطفال [٣].

هذا وقد أكد المعلمون العرب فى مؤتمرهم عن استراتيجية التعليم على أن " الاهتمام بالمعلم كفيل بتحقيق ما نادت به السياسة التعليمية من توفير الجودة والنوعية المتقدمة والارتفاع بمستوى المعلمين علمياً وتربويا واجتماعياً واقتصاديا، وأنه لا سبيل إلى

---

[١] عبد الفتاح حلال : نحو سياسة جديدة لتطوير إعداد المعلم المصرى وتدريبه ورعايته، **المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته من ٩ – ١٠ نوفمبر ١٩٩٦**، كلمة الافتتاح وأوراق العمل، القاهرة، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التعليم، ١٩٩٦، ص ٢٥ .

[٢] عواطف إبراهيم : **نمو المفاهيم العلمية والطرق الخاصة لرياض الأطفال**، القاهرة، الانجلو المصرية ١٩٨٤، ص ٧.

[٣] فتحى عبد الرسول محمد : **بعض أدوار وأساليب معلمة رياض الأطفال فى تربية الطفل، دراسة ميدانية بمحافظتى سوهاج وقنا**، المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، العدد ٢٨ جزء أول، يناير ١٩٩٣، ص ٧١.

ذلك إلا بمراجعة نظم إعداد المعلمين فى كليات ومعاهد التربية، بحيث نأخذ بكل جديد ونافع وبأحدث الاتجاهات العالمية فى إعداد المعلمين[١].

وفى ضوء تلك الاتجاهات ، وإيماناً من الدولة بأن المعلم هو بالفعل ركيزة العملية التعليمية وعمودها الفقرى، كان ما وجهته السياسة التعليمية للدولة فى الآونة الاخيرة بضرورة الاهتمام بالمعلم وتوفير أرقى إعداد ، يحصل من خلاله على أحدث التطورات العلمية فى العلوم التربوية والنفسية، ويتقن علوم تخصصه، ويكتسب القدرة على التدريس الجيد[٢] . حيث " أن عالمنا الجديد يعتمد على قوة المعرفة [٣] هذا بالاضافة إلى إعادة النظر فى إعداد المعلم والارتفاع بمستواه المهنى، وتيسير التعلم الذاتى له على أرقى مستوى، حيث لا يتوقع نجاح العملية التعليمية ما لم يحظ إعداد المعلم قبل الخدمة بالعناية الواجبة[٤] .

ومن ثم فقد أولت السياسة التعليمية بمصر ــ فى الآونة الأخيرة ــ عناية خاصة بمعلمة رياض الأطفال . وقد تجسد هذا الاهتمام فى عدة أوجه منها توصيات مؤتمرات أو قرارات وزارية أو فى صورة العناية بإعدادها جامعياً .

وسوف يتم العرض - بصورة سريعة- للسياسة التعليمية لتطور إعداد معلمات رياض الأطفال بمصر.

يرجع الاهتمام بمعلم رياض الأطفال إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك بموجب لائحة إعادة بناء التعليم فى مصر عام ١٨٨٠، حيث تم المطالبة بتحديد المؤهلات للمعلمات . وقد انتقل الإعداد المنظم لمعلمى التعليم الشعبى لأول مرة فى بداية القرن العشرين حيث أنشئت مدرسة لمعلمات الكتاتيب وأخرى لمعلمى

---

[١] اتحاد المعلمين العرب : **استراتيجية التعليم فى الوطن العربى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين**، التقرير النهائى للاجتماع المجلس التنفيذى ١٠٢-١٥ ديسمبر ١٩٩٤ ، القاهرة، نقابة المهن التعليمية ، ١٩٩٤ ، ص٩.

[٢] وزارة التربية والتعليم: **مبارك والتعليم ــ نظرة إلى المستقبل** ، القاهرة، مطبعة روز اليوسف ، ١٩٩٢، ص ٤٢.

[٣] جمهورية مصر العربية : **مصر والقرن الحادى والعشرون**، القاهرة، مجلس الوزراء، ١٥ مارس ١٩٩٧، ص ٣٧

[٤] منى محمود شهاب : **نظم إعداد معلم التعليم العام فى مصر، دراسة مقارنة مع بعض الدول (فرنسا ــ سويسرا)** رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧. ص ٣.

الكتاتيب. واختلف نظم القبول بها، كما اختلفت مناهجها عن تلك التى أعدت لتخريج معلمون فى المرحلة الابتدائية[١].

وقد تطور إعداد معلمى رياض الأطفال بقيام وزارة المعارف العمومية بإرسال البعثات العلمية إلى انجلترا عام ١٩٠١. واستمرت فى إرسال بعثاتها حتى عام ١٩١٣. ثم قامت وزارة المعارف بإنشاء قسم لإعداد معلمات الرياض فى القسم الاضافى لمعلمات شبرا عام ١٩١٧ . كما أنشا معهد التربية بالزمالك قسماً لمعلمات الرياض فى عام ١٩٣٤، وأنشأت الوزارة روضة أطفال نموذجية ملحقة بمعهد التربية للمعلمات بالزمالك عام ١٩٤٦، بغرض تدريب طالبات قسم الحضانة والرياض على التدريس والتعرف على مشكلات الأطفال. وظل قسم معلمات شبرا وقسم معلمات الزمالك مصدراً لتخريج المعلمات. وقد دلت الدراسات التربوية على أن مستوى المناهج بهذه الدور كان شاملاً لجوانب الإعداد الأكاديمى والمهنى والثقافى[٢].

ثم قامت الوزارة اعتباراً من العام الدراسى ٤٧/ ١٩٤٨ بإنشاء مدارس ابتدائية للمعلمات مدة الدراسة بها أربع سنوات بها أربع شعب تخصيصية هى شعبة اللغة العربية واللغة الاجنبية، والعلوم والرياضيات، والرسم ورياض الأطفال، ثم تغير نظام هذه المدارس فى عام ١٩٥٢ بعد أن تقرر اتباع مدارس المعلمين الابتدائية [٣].

وبعد الثورة اقتصر القبول بالأقسام الإضافية الملحقة بمعاهد المعلمين والمعلمات على الممتازين والممتازات من خريجيها الذين اعتبروا منذ عام ١٩٥٩ فى بعثة داخلية واشترط فيهم الاشتغال بمهنة التدريس لفترة لا تقل عن أربع سنوات،

---

[١] عبد المنعم فهمى سعد : البعد التاريخى لرياض الاطفال، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل** مرجع سابق، ص ص ١٤-١٥.

[٢] المرجع السابق، ص ١٥.

[٣] وهيب سمعان : **تطور إعداد معلمى المرحلة الأولى**، القاهرة ، صحيفة التربية، العدد الرابع، مايو ١٩٦١، ص ٧١.

وكانت مدة الدارسة سنتين فى أربع شعب تضمها هذه الأقسام وهى: شعب التعليم العام ، والتربية الفنية ورياض الأطفال، والتربية الخاصة، والتدريب المنزلى[١]

ولكن أخذت الأقسام الإضافية فى الانكماش تدريجياً على أثر التوسع فى شعب الدراسات التكميلية التى أنشئت عام ٦٢- ١٩٦٣، ولم يبق من هذه الأقسام سوى قسم التربية الخاصة . ولم يكن هناك ثمة مصدر لإعداد معلمات ما قبل المدرسة .
حتى صدر القرار الوزارى رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٤ بإنشاء شعبة لمعلمات الحضانة بدور المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات لتخريج معلمات متخصصات للعمل بهذه المرحلة بجانب التدريس فى الأربع فرق الأولى بالمرحلة الابتدائية، ولكن الاقبال كان ضعيفاً على هذه الشعب[٢]

وفى عام ١٩٧٩ اعتمد وزير التعليم مشروع تطوير دور المعلمين والمعلمات الذى استبدل بنظام التشعيب حيث كان إعداد معلمات رياض الأطفال دون المستوى الجامعى، وقد كانت دور المعلمين والمعلمات تقبل طلابها من الحاصلين على الشهادة الإعدادية من ذوى المجاميع الأقل من طلاب التعليم الثانوى العام . كما كان انتقاء الطالبات واختيارهن فى شعبة رياض الأطفال لا يتم وفق الأساليب العلمية فى التوجيه والإرشاد ولذلك لا تدرس الطالبات الحضانة ورياض الاطفال قبل الصف الرابع، وتوجه إلى هذا التخصص باعتبارها مادة اختيارية بالدور التى يوجد بها فصول ورياض الأطفال. أى أن شرط الاختيار وجود تلك الفصول بدار المعلمات[٣] بالإضافة إلى عدم وجود المعلم المتخصص الذى يمكنه تدريس فقرات الحضانة ورياض الأطفال، إذ " أن المعلم ليس موجوداً بالكفاءة المطلوبة فى الوقت الحاضر، والخبرة فى العمل بهذه المرحلة تنقص معظم المعلمين بالدور ويضطرون لذلك إلى الاعتماد على جهودهم الفردية فى جميع المواد التعليمية استجابة لاحتياجات طلبات هذه الشعب" [٤].

---

[١] محمد حربى وأخرون : **تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الخمسين سنة الأخيرة ١٩٢٠ ــ ١٩٧٠**، مرجع سابق، ص ص ١٢٤- ١٢٥.

[٢] محمد على قطب الهمشرى : **إعداد المعلم لمرحلة ما قبل المدرسة فى ج.م.ع**، القاهرة المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون مع اليونسكو ، ص ٤.

[٣] وزارة التربية والتعليم : **دليل القواعد التى تنظمها القرارات الوزارية والنشرات العامة والمطبوعات المختلفة للعمل بدور المعلمين والمعلمات**، القاهرة، الإدارة العامة لدور المعلمين والمعلمات، ١٩٨٥ ، ص ٥.

[٤] محمد على قطب الهمشرى : **إعداد المعلم لمرحلة ما قبل المدرسة ج.م.ع**، مرجع سابق، ص ٢١.

والملاحظ أن تعيين خريجات هذه الشعب بمؤسسات مرحلة ما قبل المدرسة لم يلق تأييداً كبيراً لدى المسئولين، بل تم تعيينهم بالتعليم الابتدائى لسد العجز فى مدارس هذه المرحلة، وبذلك ترك مجال العمل فى رياض الأطفال لغير المتخصصات مما جعل هذه المرحلة تتعثر فيما تقدمه من خدمات لهذه المرحلة السنية الهامة[١].

وإيماناً بالاهتمام الدولى والمحلى برفع مستوى إعداد معلم رياض الأطفال يتم الآن فى مصر هذا الإعداد على المستوى الجامعى. فلقد أنشأت كلية البنات جامعة عين شمس قسم دراسات الطفولة فى عام ١٩٧٤ وقد عدلت كلية البنات مناهج ودراسات الطفولة بقرار من المجلس الأعلى للجامعات فى عام ١٩٧٧ والغريب فى الأمر أن بعد هذا الإعداد المتخصص تعين الخريجات حيثما اتفق وبعد جهود مضنية وافقت اللجنة الوزارية للخدمات على تعيين خريجات كلية البنات شعبة اقتصاد منزلى تخصص طفولة بوزارة الشئون الاجتماعية للعمل بمشروعات الطفل ودور الحضانة ورياض الأطفال [٢].

وفى عام ١٩٨٣/٨٢[٣] أنشئت شعب رياض الأطفال بكليات التربية جامعة المنصورة، وكلية التربية جامعة طنطا، وكلية التربية جامعة حلوان بموافقة لجنة قطاع الدراسات التربوية وإعداد المعلم فى ١٩٨١/٩/٢٤ وتقبل الطالبات فى هذه الشعب عدا تربية حلوان التى تقبل طلبة وطالبات، وتحولت شعب رياض الأطفال بكلية التربية جامعة طنطا إلى قسم تربية الطفل ثم توالى إنشاء شعب رياض الأطفال بكليات أخرى مثل كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة فى العام ١٩٨٥/٨٤ وكذلك فى المنيا وقنا والسويس.

واعتباراً من العام الدراسى ١٩٩٨/٨٨ توقف القبول بالصف الأول بدور المعلمين والمعلمات تمهيداً لتصفية الدراسة بها خلال الفترة (٨٨-

---

[١] ثناء يوسف العاصى : **تصور مقترح لسياسة تعميم مرحلة رياض الأطفال فى ج.م.ع**، مجلة كلية التربية، مرجع سابق، ص ٣٦.

[٢] المركز القومى للبحوث التربوية : إعداد المعلم وتأهيله ، **المؤتمر القومى لتطوير التعليم " أمه لها مستقبل" ، فى الفترة من ١٤-١٦ يوليو ١٩٨٧**، القاهرة، مطبعة المركز، ١٩٨٧، ص ١٠.

[٣] المرجع السابق، نفس الصفحة.

١٩٨٩) ، (١٩٩٣/٩٢) [١] . وتم العمل على توحيد مصدر إعداد المعلم في جميع مراحل التعليم على المستوى الجامعى أو العالى.

وفى هذا الشان استحدثت الوزارة افتتاح كليات لمعلمات رياض الأطفال حيث أنشئت كلية رياض الأطفال بالقاهرة بالقرار الوزارى رقم ٧٨٧ لسنة ١٩٨٨.

وفى العام ٨٩/ ١٩٩٠ تم إنشاء كلية أخرى برمل اسكندرية هذا بالإضافة إلى إنشاء شعب لرياض الأطفال بكليات التربية بمحافظات الجمهورية[٢] .

وتقبل هذه الكليات الطالبات الحاصلات على الثانوية العام، ومدة الدراسة بها ٤ سنوات تنتهى بالحصول على درجة البكالوريوس[٣].

كما تقدم الدولة التوسع فى إنشاء كليات وأقسام لرياض الأطفال فى السنوات القادمة فى أنحاء مختلفة من الجمهورية للوفاء بحاجة البلاد إلى معلمات حاصلات على مؤهلات جامعية : بكالوريوس التربية تخصص رياض الأطفال ، والدبلوم العالى أو الماجستير فى رياض الأطفال [٤].

وقد تجسد اهتمام السياسة التعليمية بمصر بمعلمة رياض الأطفال أيضاً على مستوى توصيات المؤتمرات ، فقد أوصى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى عام ١٩٩٣[٥] بتطوير نظام إعداد معلم التعليم الابتدائى بحيث " يتم دعم إعداد متخصص لرياض الأطفال وإعداد معلم متخصص للصفوف الثلاثة الاول من التعليم الابتدائى قادر على تدريس مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية والأنشطة التربوية والمهارات العملية بأبعادها المختلفة" .

---

[١] وزارة التربية والتعليم : **القرار الوزارى رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤ بشأن تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات**، المادة الاولى من القرار.

[٢] وزارة التربية والتعليم :**قراءة وثائقية فى مسيرة تطوير التعليم مع رياض الأطفال** ، فى مجلة التربية والتعليم ، السنة الثانية، العدد الخامس، مارس ١٩٩١، ص ٥٨.

[٣] وزارة التربية والتعليم : **منجزات مسيرة تطوير التعليم فى مصر (٨٧-١٩٨٨ / ٨٩- ١٩٩٠) فى ضوء توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم**، القاهرة المكتب الفنى للوزير، ١٩٩٠،ص ١٨.

[٤] هدى الناشف: **رياض الأطفال**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٥، ص ٥.

[٥] وزارة التربية والتعليم : **مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى فى الفترة من ١٨- ٢٠ فبراير ١٩٩٣**. مرجع سابق ، ص ص ٨٦- ٨٧.

كما أوصى المؤتمر أيضاً بتطوير أساليب اختيار المعلم " بحيث يتوافر فيمن يتم اختياره لهذه المهنة حب الأطفال والقدرة على التعامل معهم والرغبة فى التدريس والسلوك القويم".

كما أقر مؤتمر إعداد المعلم الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٦ [١] *عدة توصيات بشأن معلم طفل ما قبل المدرسة وكان أهمها :*

١- الحرص على توفير المعلمين اللازمين للتدريس فى رياض الأطفال فى الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائى وما يوجد بينهما من ترابط وتكامل يمكن توحيد.نظام إعداد المعلم للتدريس فيهما معاً أو فى أى منهما .

٢- يعد لمعلم الطفل كادر خاص يجعله فى مكانة متميزة بين فئات المجتمع، مما يعد حافزاً لاستقطاب العناصر المتميزة من المعلمين.

٣- إيجاد مصادر غير حكومية لزيادة دخل المعلم بطريقة مشروعة.

٤- ضرورة التوعية الوالدية للتمهيد لتقبل التغير فى نظام إعداد المعلم وتطويره.

واستجابة لاهتمام السياسة التعليمية بمعلمات رياض الأطفال بعد تخرجهن وخاصة الخريجات من غير كليات رياض الأطفال ــ قد تم توفير التدريب المناسب لتلك المعلمات من خلال إنشاء مركز للتدريب معلمات رياض الأطفال بناء على القرار الوزارى رقم (١) لسنة ١٩٩٦ [٢].

وفى إطار توفير الوسائل التعليمية لرياض الأطفال أنشئ مركز لإعداد الوسائل التعليمية لرياض الأطفال بناء على القرار الوزارى [٣] رقم (٢) لسنة ١٩٩٦.

وبموجب القرار الوزارى رقم ٢١ بتاريخ ١٩٩٨/١/١٧ [١] نصت المادة الأولى منه على" دمج كل من مركز تدريب معلمات رياض الاطفال ومركز إعداد

---

[١] وزارة التربية والتعليم : **المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته فى الفترة من ٩- ١٠ نوفمبر ١٩٩٦**، الجمعية المصرية الطفولة والتنمية بالتعاون مع وزارة التعليم، التقرير النهائى، القاهرة، مطابع روزاليوسف الجديدة ، ١٩٩٦ .

[٢] وزارة التربية والتعليم : **القرار الوزارى رقم (١) بتاريخ ١٩٩٦ بشان مركز تدريب لمعلمات رياض الأطفال** ، المادة الأولى من القرار.

[٣] وزارة التربية والتعليم : **القرار الوزارى رقم (٢) لسنة ١٩٩٦ بشأن إنشاء مركز لإعداد الوسائل التعليمية لرياض الأطفال** ، المادة الاولى من القرار.

الوسائل التعليمية لرياض الاطفال فى مركز واحد هو مركز رياض الأطفال يكون تابعاً لقطاع الخدمات" .

وقد حددت المادة الرابعة من نفس القرار السابق أن يقوم المركز بتحقيق الأهداف التالية:

- تدريب معلمات رياض الأطفال فى كافة مجالات رياض الأطفال .
- عقد دورات تدريبية للترقى إلى الوظائف الأعلى فى نفس المجال.
- نشر الوعى بأساليب تربية الأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة بإصدار النشرات وعقد الندوات للمهمتين بهذا المجال.
- تنظيم برامج تدريب للأباء والأمهات .
- توفير الاستشارات الفنية للهيئات المعنية وخاصة القطاع الخاص المهتم بإنشاء روضات ملحقة بمدارسهم.
- إصدار مجلة تعليمية تربوية لأطفال ما قبل المدرسة.
- صناعة الوسائل التعليمية ولعب الأطفال وتوفير نماذج للاستعانة بها فى المدارس.
- إرشاد المعلمات إلى الخامات والأدوات التى تستخدم فى انتاج الوسائل التعليمية وكيفية استخدامها لتحقيق الغرض المنشود منها فى العملية التعليمية .
- إنتاج شرائح فيلمية لعرض قصص الأطفال .
- إعداد نشرات دورية لتوضيح أوجه نشاط المركز.

وقد تم عقد دورة تدريبية فى يونيو ١٩٩٧ باستخدام الفيديو كونفرس وتم تدريب ما يقرب من ١٥٠٠ معلمة لمرحلة رياض الأطفال [٢].

كما تم إرسال ٩٠ مدرساً وموجهاً لرياض الأطفال بكلية تيرنتى بجامعة دبلن بأيرلندا على ثلاثة أفواج، كل فوج ٣٠ مدرساً وموجهاً وذلك فى إطار تبادل الخبرات ٣٢٤٥ وإثراء المعلومات المتعلقة بتربية طفل ما قبل المدرسة[٣].

---

[١] وزارة التربية والتعليم : **القرار الوزارى رقم (٢١) بتاريخ ١٩٩٨/١/١٧ بشأن تشكيل مركز تدريب رياض الأطفال** ، المادة الأولى من القرار.

[٢] وزارة التربية والتعليم : **التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية اجتماع الدول التسع**، القاهرة، مطابع روز اليوسف الجديدة، ١٩٩٧، ص ٣٧.

[٣] وزارة التربية والتعليم : **التعليم مشروع مبارك القومى فى ١٩٩١ – ١٩٩٨**، القاهرة، قطاع الكتاب، ص ٣٥.

وعلى الجانب التشريعي، صدر فى عام ١٩٨٨ القرار الوزارى رقم ١٥٤ بشأن تنظيم رياض الأطفال بالمدارس الرسمية، كما صدر فى عام ١٩٨٩ القرار الوزارى رقم ١٥٠ بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة . وقد توج ذلك صدور قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧[١] وقد تضمنت المادة ١٢٩ من هذا القانون على ما يلى:

- يشترط أن تكون معلمة رياض الأطفال حاصلة على مؤهل عال فى دراسات لطفولة من احدى الكليات التربوية وفى حالة عدم توافر هذا المؤهل يجوز تعيين الحاصلات على مؤهل عال تربوى بشرط الحصول على دبلوم فى دراسات الطفولة لمدة عام دراسى.
- أن يتم تدريب المعلمات والعاملات فى مجال رياض الأطفال بصفة دورية سنوية لمدة أسبوع على أن تكون البرامج التى يتضمنها التدريب نظرية بواقع الثلث وعملية بواقع الثلثين.

وفى المادة ١٢٨ من نفس القانون السابق ينص على أن :

"يخصص لكل فصل معلمتان وعاملة ويخصص لكل روضة أطفال معلمة موسيقى".

إلا أن الإحصاءات الرسمية للعام الدراسى ١٩٩٨/٩٧[٢] تشير إلى أن نصيب كل فصل من فصول رياض الأطفال من المعلمات يبلغ ١,٣٩ فقط وهو ما يتعارض مع ما أكده القانون.

وجدير بالذكر أنه بالرغم من حدوث تحسن كمى (تزايد) فى أعداد معلمات رياض الأطفال فقد كان العدد الكلى فى عام ١٩٩١ (٩١٦٢) معلمة بينما وصل العدد الكلى لمعلمات الرياض عام ١٩٩٨ (١٣١١٠) معلمة[٣] الا أن الواقع الفعلى لمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة يشير إلى أنها تعانى من النقص فى عدد المعلمات المؤهلات برياض الأطفال على اختلاف مستوياتها.

ومما يجدر الإشارة إليه أنه كان نتيجة أن الطلب على المعلمات المربيات فى مرحلة ما قبل المدرسة كبير ، والمعروض من هؤلاء المعلمات قليل وفى غيبة

---

[١] **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ بصدور اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦**، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٩٩٨، المادة ١٢٨، ١٢٩، ص ص ٥٢-٥٣.

[٢] وزارة التربية والتعليم : ، **مفكرة احصاء ١٩٩٨/٩٧**، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى،ص ٧.

[٣] وزارة التربية والتعليم : **التعليم مشروع مبارك القومى فى ١٩٩١ - ١٩٩٨**، مرجع سابق، ص ٣٠ .

التخطيط الشامل لحلول جذرية فعالة لتوفير المعلمة المربية الصالحة لمرحلة ما قبل المدرسة[١]. ونتيجة الإقبال المتزايد من جانب أولياء الأمور لإلحاق أبنائهم بمؤسسات رياض الأطفال، تزايد عدد الأطفال الذين يلتحقون بهذه المؤسسات عاماً بعد عام ، الأمر الذى أدى إلى زيادة الطلب فى الحصول على الكوادر التى تقوم على إدارة هذه المؤسسات سواء من إداريين أو معلمين أو معلمات، ونظراً لذلك فإن المسئولين يجدون أنفسهم مضطرين أغلب الأحيان إلى توظيف الكثير من الراغبين فى العمل لكى يسدوا هذا العجز المطلوب من العاملين حتى ولو كان المتقدمون للعمل ليس لديهم التأهيل المطلوب للقيام بمثل هذا الدور الهام، ولذلك كان من الطبيعى أن يكون الباب مفتوحاً للعمل بالرياض للكثيرات ممن تنقصهن الشروط الأساسية لتربية الطفل قبل المدرسة من حيث الصفات الشخصية والتأهيل المناسب، يضاف إلى ذلك إلى أن بعض المسئولين عن هذه المؤسسات (الخاصة) ينظرون إليها على أنها كغيرها من الأنشطة التجارية والتى لا بد أن تدر عليهم أرباحاً طائلة فى نهاية العام . ولذلك يوظفون أفراداً غير مؤهلين تربوياً رغبة فى الحصول على عمالة أقل تكلفة[٢] .

وقد أكدت نتائج بعض الدراسات [٣] أنه وراء عزوف أصحاب المؤهلات العليا عن العمل فى ميدان تربية طفل ما قبل المدرسة أن " وظيفة المعلمة لا تتمتع بالاستقرار أو الاستمرار فنسبة كبيرة من المعلمات يعملن حتى يأتيهن التعيين (القوى العاملة) أو تقضى مدة الخدمة العامة أو تعمل بصورة مؤقتة حتى تجد عملاً أفضل مادياً أو أدبياً فنترك عملها بالرياض بعد تمرسها فى العمل مع الاطفال وحصولها على مدة تدريبية أو أكثر وفى هذا ضياع وإهدار للوقت والجهد والمال. هذا إلى جانب أن المجتمع ينظر إلى معلمة الرياض نظرة متدنية خاصة وأنها لا تحصل على ما يحصل عليه المعلم فى المراحل الأخرى من اعطاء الدروس الخصوصية أو مجموعات التقوية .

---

(١) محمد على قطب الهمشرى : **إعداد المعلم لمرحلة ما قبل المدرسة ج.م.ع حلقة النهوض بالتعليم ما قبل المدرسى فى ج.م.ع**، مرجع سابق ، ص ص ٤-٥.

(٢) المجلس العربى للطفولة والتنمية : **خطة إعداد معلمة رياض الأطفال** ، ندوة رياض الأطفال فى الوطن العربى بين الواقع والمستقبل من ٣-٦ يوليو ١٩٨٩ ، القاهرة، الأمانة العامة للمجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٨٩، ص ٩٣.

(٣) محمد عبد السميع عثمان ، محمد حامد يوسف: الأبعاد الاجتماعية والتربوية لرعاية الطفل المصرى فى المجالات الثقافية والاجتماعية والصحية ، دراسة حاله بمحافظة سوهاج، **المؤتمر السنوى السادس للطفل المصرى، (تنشئته فى ظل نظام عالمى جديد) من ١٠-١٣ أبريل ١٩٩٣** ، القاهرة ، مركز دراسات الطفولة جامعة عين شمس، ١٩٩٣، ص ٥٣٠.

وقد أشارت نتائج إحدى دراسات[١] المجلس العربى للطفولة والتنمية أن " نسبة المعلمات العاملات فى رياض الأطفال بمصر، والحاصلات على شهادة أقل من الشهادة الثانوية ٣,٧٥٪، ونسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية ٤٧,٣٥٪، أما الحاصلات على مؤهلات أعلى من الشهادة الثانوية فكانت نسبتهن ٤٩,٥٪ . ولم تحدد الدراسة نسبة التربويات ولكن ذكرت أن نسبة المؤهلات فى تربية الطفل تصل إلى ٥٩,٥٪".

أما وفقاً لإحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام ١٩٩٨/٩٧ فإن ٤٧٪ فقط من معلمات رياض الأطفال حاصلات على مؤهل متخصص فى الطفولة سواء مؤهلات أعلى من الجامعى أو الجامعى أو فوق المتوسط أو المتوسط، أى أن ما يزيد عن ٥٠٪ من جملة المعلمات غير مؤهلات تربوياً.

والجدول التالى يوضح بيان بأعضاء هيئة التدريس وفق المؤهل الدارسى.

جدول رقم (٣)

تصنيف أعضاء هيئة التدريس

وفق المؤهل الدراسى للعام الدراسى ١٩٩٨/٩٧ (*)

م	المؤهل الدراسى	العدد	النسبة المئوية
١	حاصلون على مؤهل أعلى من الجامعى (متخصص)	٤٦	٠,٤٪
٢	حاصلون على مؤهل أعلى من الجامعى (غير متخصص)	٦٢	٠,٥٪
٣	حاصلون على مؤهل عال متخصص فى الطفولة.	٤٩٤٧	٣٨٪
٤	حاصلون على مؤهل عال غير متخصص فى الطفولة.	٤٨٥١	٣٧٪
٥	حاصلون على مؤهل فوق متوسط متخصص فى الطفولة.	١٠١٤	٧,٦٪
٦	حاصلون على مؤهل فوق متوسط غير متخصص فى الطفولة.	٩٩٣	٧,٥٪
٧	حاصلون على مؤهل متوسط متخصص فى الطفولة.	١٧١	١,٣٪
٨	حاصلون على مؤهل متوسط غير متخصص فى الطفولة .	٨٤٥	٦,٤٪
٩	حاصلون على مؤهل أقل من المتوسط.	١٩١	١,٤٪
	العدد الإجمالى	**١٣١١٠**	**١٠٠٪**

يتضح من البيانات الواردة فى الجدول السابق ما يلى :

---

(١) حوزال عبد الرحيم : **دراسة تحليلية عن واقع رياض الأطفال فى الوطن العربى**، القاهرة، صادر عن المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٨٩، ص ص ٢٦ - ٣٠

(*) مصدر البيانات وزارة التربية والتعليم ، **احصاءات رياض الأطفال**، الإدارة العامة لرياض الاطفال، بالجمهورية للعام ١٩٩٨/٩٧.

- معظم المعلمات اللاتى يعملن بهذه المرحلة حاصلات على مؤهل عالى، وإن كانت نسبة مرتفعة منهن غير حاصلات على مؤهل تربوى، وهو ما يتعارض مع قانون الطفل السابق الإشارة إليه الأمر الذى يظهر الفجوة بين النظرية والتطبيق.

- يتضح أيضاً أنه على الرغم من جذب مجال العمل برياض الأطفال نسبة من المؤهلات بدرجة علمية أعلى من الجامعى إلا أن هذه النسبة ضئيلة جداً لا تصل إلى ٠,٦ ٪ من مجموع المعلمات العاملات بدور رياض الأطفال الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم .

- هذا علاوة على أن أعداد المعلمين الذين يحملون مؤهلاً متخصصاً فى الطفولة (تربوى) ذكور وإناث ٦١٧٨ معلم عام ١٩٩٨ وإذا تمت مقارنة هذه الأعداد بأعداد الفصول فى نفس العام الدراسى والذى يبلغ عددهم ٩٣٦٥ فصل يتضح أن هناك ٣١٨٧ فصل لا يقوم بالتدريس فيها مؤهلات تربوية، مما يعنى وجود نسبة ٣٤٪ تقريباً من الفصول تحتاج لمعلمات تحمل مؤهلات تربوية هذا مع الوضع فى الاعتبار أن هذه الأعداد التى تحمل مؤهلات متخصصة فى الطفولة (تربوية) تضم الحاصلات على مؤهل تربوى متوسط والتى اشترط القانون فى الوقت الحالى بأنه يجب أن تحمل معلمة رياض الأطفال مؤهل تربوى عالى وهو ما يشير إلى الفجوة بين السياسة وواقع النظام .

ومما سبق يتضح أن مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة فى مصر تعانى من النقص فى نوعية المعلمات المؤهلات تأهيلاً ثقافياً وأكاديمياً وتربوياً عالياً . وهذا بالتالى أثر على مستوى الأداء لهن ، وتدنى الخدمة التربوية التى تقمن بها ، كما أن جهلهن بأهمية الأنشطة المختلفة ، وعدم فهمهن لفلسفة نظام اليوم الكامل غير المقيد بحصص دراسية محددة وعدم محاولتهن ترك الحرية للطفل فى اكتساب الخبرات بطريقة ذاتية وتلقائية كل ذلك جعل اهتمامهن الرئيسى ينصب على النمو المعرفى والتحصيل الدراسى فقط دون الاهتمام بسائر جوانب النمو الأخرى هذا إلى جانب استخدامهن للأساليب القسوية فى التعامل وربما يكون هذا سبباً فى إسرافهن فى إعطاء واجبات منزلية تثقل كاهل التلاميذ فى المنزل .

وبالتالى يعتبر توفير الأعداد الكافية من المتخصصات فى رعاية الطفولة لدور الرياض والمعلمات المهيئات للتعليم برياض الأطفال ، إحدى المشكلات العامة التى يواجهها

المجتمع فى تنميته للنظام التربوى لدور الحضانة ورياض الأطفال حيث يعزى ركود الوضع التربوى فى نظام إعداد المتخصصة التربوية لهذه المرحلة إلى عوامل كثيرة من أهمها عدم وجود سياسة موضوعية أو استراتيجية هامة يجرى العمل فى إطارها مما ينتج عنه عجز كمى فى الأعداد،وقصور كيفى فى الإعداد [١].

خامساً السياسة التعليمية للإشراف على رياض الأطفال :

يتضح من خلال عرض نشأة تطور مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة أنه لا يوجد سلطة واحدة مسئولة عن الإشراف على هذه المؤسسات وإدارتها وتنظيم العمل بها ، بل تتنوع السلطات الإشرافية على الرياض ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الشئون الاجتماعية ، ولكل منها إدارتها المستقلة ولائحتها المنظمة للعمل فى دور الحضانة والرياض التابعة لها .

حيث أن الإشراف على مؤسسات تربية طفل الروضة يسير على النحو التالى :

الإشراف على مستوى التربية والتعليم :

ويتم إشرافها من خلال :

- الإدارة العامة لرياض الأطفال : وتشرف على فصول الحضانة ورياض الأطفال الملحقة بمدارس اللغات التجريبية .
- الإدارة العامة للتعليم الخاص : وتشرف على حضانة المدارس الخاصة بها ، وعلى فصول الحضانة الملحقة بالمدارس الحكومية.

وفيما يلى بيان عن رياض الأطفال التى تشرف عليها وزارة التربية والتعليم [٢]:

أ – رياض الأطفال التجريبية الرسمية للغات .

أنشئت فى العام الدراسى ٧٨ /١٩٧٩ بموجب القرار الوزاري رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقرار الوزارى رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٥ بواسطة وزارة التربية والتعليم كمدارس تجريبية رسمية للغات تبدأ من فصول رياض الأطفال وهى بمصروفات محددة من قبل وزارة التربية والتعليم ، ويقضى بها الطفل عامين قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية .

ب – رياض أطفال ملحقة بمدارس ابتدائية رسمية.

ج – رياض الأطفال الخاصة .

---

[١] سهام بدر: دراسة **مقارنة عن النظم التعليمية المتبعة لإعداد المتخصصين فى مرحلة ما قبل المدرسة** ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨١، ص ص ٤٠٢ – ٤٠٣ .

[٢] المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا: **سياسة تربية الطفل قبل المدرسة** ، تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس فى دورته السابعة عشر ، سبتمبر ١٩٨٩ – يونيو ١٩٩٠ ، القاهرة ، المجلس العربي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، ١٩٩٠ ، ص ص ٣١ – ٣٥ .

وهى دور حضانة ورياض أطفال ملتحقة بالمدارس الخاصة ، وهى مدتها عامين بعدها يلتحق الطفل بالصف الأول الابتدائي وهى نوعان :

- دور حضانة ورياض ملحقة بمدارس خاصة عربي .
- دور حضانة ورياض ملحقة بمدارس خاصة لغات .

ومن الملاحظ أن المصروفات بها مرتفعة جداً ، وهى تحدد من قبل كل روضة .

وتخضع هذه الدور الخاصة بنوعيها (عربي ولغات) لإشراف الإدارات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم بالمحافظات ، بعد أن تصرح الوزارة بفتحها وتحدد مواصفاتها وتجهيزاتها.

٢- الإشراف على مستوى وزارة الشئون الاجتماعية:

وتشرف بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ - السابق ذكره - على دور الحضانة الحكومية والخاصة ، التابعة للجمعيات أو الأفراد على النحو التالى :

أ - دور الحضانة الخاصة .

وتشرف الوزارة فنياً وإدارياً على هذه الدور ، وهى ملك لأفراد لهم موصفات معينة يحددها القانون (١) رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ ، ويختلف سن القبول بها حسب ما تحدده لائحة كل دار وهذه الدور مرخص لها عن طريق المديرية.

ب - دور الحضانة التابعة لجمعيات أهلية .

وهى تابعة لجمعيات مشهره لدى الوزارة ، وينتفع بهذه الدور الأطفال ابتداء من أربعين يوم وحتى ست سنوات ، ومن أهم أهدافها رعاية الأسرة والطفولة وتشرف عليها الوزارة فنياً ومالاً وإدارياً .

ج - دور الحضانة الملحقة بالشركات والهيئات والمصالح الحكومية والخاصة : وللوزارة حق الإشراف الفني والإداري عليها وهى مقامة لرعاية أطفال العاملات بهذه الهيئات .

د - دور حضانة تنشئها وزارة الشئون الاجتماعية : تشرف عليها وتقوم بتأثيثها وتدريب المشرفات بها .

هـ - علاوة على دور حضانة الإيواء : وهى ترعى الأطفال مجهولي النسب أو المعوقين.

وفى عام ١٩٩٤ صدر القرار الوزارى رقم ٧٨٨ [1] الصادر عن وزارة الشئون الاجتماعية الذى يتضمن نقل الإشراف على السنتين الأخيرتين من (٤ - ٦) سنوات بدور

---

[1] وزارة الشئون الاجتماعية : **القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧** ولائحته التنفيذية ، مرجع سابق .

الحضانة التابعة للشئون الاجتماعية إلى إشراف وزارة التربية والتعليم حيث ينص القرار على ما يلي :

"تختص وزارة الشئون الاجتماعية بالإشراف الفني والرقابة على دور الحضانة ورعاية الأطفال الملتحقين بها اجتماعياً وتنمية مواهبهم وقدراتهم بتهيئه سليمة بما يتفق مع أهداف المجتمع وذلك من مرحلة بلوغ عمر الطفل ثلاثة شهور إلى أبع سنوات ".

مع مراعاة سن القبول بالحضانات الخاصة الذى تحدده وزارة التربية والتعليم تختص وزارة التربية والتعليم بالإشراف الفني على دور الحضانة ورعاية الأطفال الملتحقين بها فيما يزيد عن أربع سنوات إلى ست سنوات .

ويشمل الإشراف الفني تقديم المعونة الفنية من ناحية التوجيه والمناهج العلمية والكتب التي تدرس فى هذه المرحلة ، والجهاز الوظيفي أو الفنى المتخصص لتهيئة الأطفال نفسياً وثقافياً وإعدادهم وتهيئتهم لمرحلة التعليم الأساسي.

وبالرغم من صدور هذا القرار الوزاري إلا أنه لم ينقل إلى حيز التنفيذ وهو ما يظهر الفجوة بين السياسة وواقع النظام حيث استمرار الوضع يشير إلى تشتت الإشراف فى هذه الفترة على مؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال بين وزارتي التربية والتعليم والشئون الاجتماعية .

ثم صدر قانون الطفل (٢) رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية فى عام ١٩٩٧ وقد جاءت فى بعض فقرات هذا القانون ما يؤكد على ما نص عليه القرار الوزاري السابق . حيث نصت بعض مواده على ما يلي :

-مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بدور الحضانة المنصوص عليها فى الباب الثالث من - هذا القانون - تعتبر روضة أطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية وكل دار تقبل الأطفال من سن الرابعة ، وتقوم على الأهداف المنصوص عليها فى المادة التالية.

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : القرار الوزاري رقم ٧٨٨ الصادر فى ١٩٩٤/٩/٢٤ ، المادة الأولى والثانية من القرار .

(٢) مجلس الشعب : قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ، الصادر برئاسة الجمهورية فى ٦ ذى القعدة سنة ١٤١٦هـ ٢٥ مارس ١٩٩٦ م، مادة ٥٦،٥٨ من القانون .

-تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم ولإشرافها الإداري والفني وتحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية إنشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ومقابل الالتحاق بها .

وبالرغم من صدور قانون الطفل السابق ولائحته التنفيذية والذى ينص على نقل الإشراف والتبعية على كل مؤسسات دور الحضانة أو رياض الأطفال والتي تستقبل الأطفال في سن أربع إلى ست سنوات إلى وزارة التربية والتعليم إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى استمرار الوضع بتشتت الإشراف بين وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم - وهو ما يظهر الفجوة بين النظرية والتطبيق - الأمر الذي ترتب عليه : اختلاف سن القبول بالروضة، اختلاف جودة الرعاية المقدمة ونوعية البرامج التربوية، عدم تكافؤ الفرص بين الأطفال عند الالتحاق بالمدرسة الابتدائية. وهذا التنوع في السلطات الإشرافية انعكس بدوره علي الإمكانات المتاحة للرياض والرؤى الفلسفية والخبرات التعليمية، ونوعية البرامج وحجم الأنشطة،ونوعية البنايات وهذا كله له أثره الواضح علي تشكيل الأطفال في هذه الرياض المتنوعة والمتعددة الإشراف والتبعية.

سادساً السياسة التعليمية لتوفير تمويل رياض الأطفال :

إن السياسة التعليمية لتمويل دور الحضانة ورياض الأطفال في مصر في غالبيته تمويل ذاتي يقوم على فرض رسوم ومصروفات على الأطفال المستفيدين منها، أو الإفادة من بعض المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية والدينية وفي بعض الأحيان معونات الحكومات الأجنبية إلي جانب الإعانات الحكومية وغيرها من التبرعات والهبات المقدمة من الأفراد والهيئات [1].

ووفقاً لما ذكر فى القرار الوزاري (٢) رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٩ يلاحظ أنه تعتمد دور رياض الأطفال الحكومية - التابعة لوزارة التربية والتعليم - في تمويلها اعتماداً شبه كامل على المصادر الحكومية، وإن كانت الوزارة تقوم بتحصيل مقابل الخدمات الإضافية والاشتراكات وثمن الكتب من أطفال الرياض.

---

[1] زينب محمود مصيلحي : **التخطيط لتعميم رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير غير منشوره، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٣٨ -١٤٠.

[2] وزارة التربية والتعليم : **القرار الوزارى رقم ١٥٠ الصادر فى ١٩٨٩/٧/٤ بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة**، مادة ١٤

وتنص المادة (١٣١)من قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ [١] ولائحته التنفيذية علي أن "تحصل الاشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية والتأمينات المقررة على تلاميذ الصف الأول بالحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسي من أطفال رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية" .

وتحصل من رياض الأطفال بالمدارس الرسمية والحكومية والخاصة المجانية ١٨,٤٠ جنيه كاشتراكات ومقابل للخدمات الإضافية [٢] ويتم تحصيل تبرع من ولي أمر الطفل قدره مائة جنية.

أما دور رياض الأطفال الخاصة (عربي/ لغات) والخاضعة لإشراف الوزارة فتعتمد في مصادر تمويلها بصفة أساسية على الرسوم التي يدفعها أولياء الأمور مقابل الخدمة التعليمية المقدمة للأطفال وهي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل هذا النوع من المدارس وتتفاوت هذه الرسوم التي يدفعها الأطفال في حجمها من مدرسة لأخرى تبعاً لنوع الخدمات المقدمة والحي الذي تقع فيه ونوعيات التلاميذ الملتحقين بها من حيث المستويين الاقتصادي والاجتماعي [٣].

هذا إلى جانب أن الرسوم التي يدفعها الأطفال في دور الرياض الملتحقة بمدارس اللغات تختلف عن مثيلتها الملحقة بمدارس العربي بالإضافة إلي التفاوت الواضح في هذه المصروفات من مدرسة لأخرى، بل ويظهر هذا التفاوت في الرسوم المحصلة من دور الرياض الخاصة لغات نفسها [٤].

وجدير بالذكر أن كثيراً من الحضانات ورياض الأطفال وخاصة الملحقة بمدارس اللغات تتقاضى مصروفات مرتفعة تحت مسميات مختلفة حتى أصبحت بعض رياض الأطفال يتم تسديد مصروفاتها بالعملة الأجنبية مما يفرض فرضاً أن تكون النسبة الغالبة فيها من أولاد الطبقات القادرة مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب ويجعلها تقتصر علي قبول

---

[١] **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦**، مرجع سابق، مادة ١٣١،ص ٥٣.

[٢] وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير : **قرار وزاري رقم (٤٥٧) بتاريخ ١٩٩٨/٨/٤ بشأن تحديد الرسوم والغرامة واشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية التي ستحصل من طلبة وطالبات المدارس للعام الدراسي ١٩٩٩/٩٨.**

[٣] رناد الخطيب : **نظام رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص ٥٥.

[٤] سعاد بسيوني عبد النبي : **دراسة مقارنة لمشكلات التعليم في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي في جمهورية مصر العربية وبعض الدول الأخرى**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٦، ص ٦٦.

بعض الفئات دون غيرها، وهو ما حدا بوزارة التربية والتعليم فى عام ١٩٧٩ إلى إنشاء ما يسمى بالرياض التجريبية، ومع ذلك فإن المشكلة لا تزال قائمة [١].

وبذلك يتضح أن هذا الوضع القائم إنما يدل على عدم وجود قواعد ثابتة، تحدد في ضوئها المصروفات الأمر الذى أدى إلى المغالاة فى فرض الرسوم التى تحصل من أولياء الأمور نظير التحاق أبنائهم بالروضة وهذا بدوره أدى إلى الأتي[٢]

أ- حرمان فئة كبيرة من أبناء المجتمع من غير القادرين على دفع تلك المصروفات بما يعني ضياع مبدأ هام نص عليه الدستور وهو تكافؤ الفرص أمام أبناء الوطن.

ب- اختلاف جودة الرعاية المقدمة باختلاف مستوى التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة سواء من المصروفات أو الإعانات أو المساعدات وهذا يعنى أن أبناء بعض الفئات يحصلون على تعليم مدرسى أفضل من أبناء فئات أخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجود فئة ثالثة لا تستطيع الحصول عليه على الإطلاق.

يتضح مما سبق أن سياسة الدولة فى عدم مشاركتها فى تمويل مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة فى مصر بصورة فعلية حيث لا تتحمل الدولة غالباً أية أعباء مالية وذلك يشكل عقبة أمام التوسع فى هذه المؤسسات، ويؤدى إلى ارتفاع المصروفات أو الرسوم التى تحصل من الأطفال وأولياء أمورهم - وذلك نظراً لسيطرة القطاع الخاص على معظمها - مما يحد من إقبال الغالبية العظمى الفقيرة من أبناء الشعب المحتاجين إليها فعلاً، كما يؤدى هذا أيضاً إلى تنوع مستويات هذه المؤسسات بما يدعم الطبقية والتفرقة بين أبناء الشعب، وبالتالى انعدام تكافؤ الفرص بينهم، ويشكل عقبة فى نفس الوقت فى توافر الإمكانات والتجهيزات المختلفة اللازمة لهذه المؤسسات مما يحول بينها وبين تحقيقها لأهدافها.

سابعاً: السياسة التعليمية لرياض الأطفال وانعكاسها على برامجها وأنشطتها:

انعكس تعدد الإشراف على دور الحضانة ورياض الأطفال - ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الشئون الاجتماعية - على أهداف وبرامج هذه المرحلة حيث تختلف من دور إلى أخري باختلاف الجهة المشرفة. فبينما" لا تعدو بعض المؤسسات أن تكون مجرد أماكن

---

[١] مي شهاب وآخرون : التخطيط التربوي لأساليب التنشئة فى مرحلة رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية)، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

[٢] فكرى شحاته : مشكلات تعليم ما قل المدرسة، المؤتمر السنوى الأول للطفل المصرى" تنشئته ورعايته" من ١٩ - ٢٢ مارس ١٩٨٨، مرجع سابق، ص ص ٥٥١ - ٥٥٢ .

لإيواء الأطفال أثناء فترة تواجدهم بها دون خطة محددة لما يمارسونه من أنشطة أو تعليم – كما هو الحال فى دور حضانة الشئون الاجتماعية – توجد هناك دور لا تختلف كثيراً فى نظمها وخططها ومناهجها وأساليبها وشكل فصولها عن مدارس التعليم الابتدائي وهو ما يلاحظ على دور الرياض التابعة لمدارس اللغات والمدارس الخاصة" [١] .

وعلى مستوى رياض الأطفال الخاضعة لإشراف وزارة التعليم لوحظ أنه لتطوير رياض الأطفال بمصر للأخذ بمبدأ قومية مناهج رياض الأطفال شكلت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٨ لجنة استشارية للطفولة بمقتضى القرار الوزاري رقم ٨٥.

وقد تولت هذه اللجنة وضع مناهج مرحلة الطفولة من (٤-٦) سنوات كما وضعت فى اعتبارها ما تتميز به هذه المرحلة من ذاتية خاصة تقديراً لأهمية حماية الطفل من أجل حسن تربيته بعد ذلك فى مراحل التعليم المختلفة وصدر القرار الوزاري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم رياض الأطفال فى المدارس الرسمية مقرراً خضوع هذه المدارس لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم ولإشرافها التربوي والإداري والفني [٢] . ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة والملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة وقد حدد هذا القرار أهداف رياض الأطفال وخطط العمل فيها، وشروط القبول بها وغير ذلك من جوانب الإشراف أو الإنفاق[٣] عليها. وأخيراً صدور اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ [٤] التي تنص فى مادتها (١٢٨) على ما يلي :

- تتولى وزارة التربية والتعليم تشكيل لجنة متخصصة فى مناهج طفل ما قبل المدرسة لتأليف كتب الأنشطة المتنوعة لتنمية مهارات وقدرات الأطفال، وكتب أدلة المعلم، وتقوم الوزارة بتوزيع هذه الكتب على جميع رياض الأطفال .
- لا يجوز استخدام أى كتب مقررة إضافية خارجية لهذه المرحلة من العمر.

---

[١] المركز القومي للبحوث بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية فى البلاد العربية، **حلقة النهوض بالتعليم ما قبل المدرسة فى ج. م .ع. فى الفترة من ٢: ٤ /١٩٨١/٦**، التقرير الختامي، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٤.

[٢] أحمد فتحى سرور: **تطوير التعليم فى مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه للتعليم قبل الجامعى**، الطبعة الثانية، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٩، ص ص ١٩٧ – ١٩٨ .

[٣] وزارة التربية والتعليم : **القرار الوزارى رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٤ بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة**، ج. م. ع ، مكتب الوزير

[٤] **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦**، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٩٨ ، مادة ١٢٨ ، ص ٥٢ .

وتم تأليف مجموعة من كتب تناولت المفاهيم الأساسية للغة والرياضيات والتربية الحركية والموسيقية والدين الإسلامي والمسيحي، وإعداد الطفل للقراءة والنشاط القصصي ولأول مرة يوجه أطفال مصر نحو تذوق الفن ومعرفة أسماء المشاهير من الفنانين المحليين والعالميين، كما تم تأليف كتب موجهة للمعلمين[١]. .وفى نفس الوقت تم إعداد أدلة للمعلمات تحت عنوان (سلسلة مرشد المعلمة) فى المجالات السابقة هذا إلى جانب إعداد لعب ووسائل تعليمية وأشرطة وأغان وسلسلة نشرات توجيهية [٢] .

وهكذا يمكن القول بأن مناهج رياض الأطفال تعتمد على الأنشطة المختلفة وهذه الأنشطة تسير فى خطين أساسيين [٣] :

-الكتب المؤلفة من قبل الوزارة وهى تعلم الطفل المهارات المختلفة.

-ممارسة الأنشطة المتعددة مثل الأنشطة الرياضية والموسيقية والحركية وأنشطة التعرف على البيئة.

وتكون مدة الدراسة فى الروضة ٣٦ ساعة أسبوعياً بواقع ست ساعات يومياً ويبدأ العمل بالروضة مع المرحلة الابتدائية تنتهي بانتهاء امتحانات النقل بها.

إن المناهج التى تعد لطفل ما قبل المدرسة وخاصة أطفال الرياض يجب أن تنهض على أساس أن الهدف منها ليس هو التدريس – كما هو الحال فى المراحل التعليمية المختلفة الأخرى – بل التنمية الشاملة لحواس الطفل وقدراته ومهاراته وميوله واتجاهاته، واكتشاف مواهبه، وتربيته تربية شاملة متكاملة صحياً وعقلياً واجتماعياً ووجدانياً، وتهيئته للمدرسة الابتدائية ولتقبل ما تقدمه المدرسة لأطفالها[٤].

ومن ثم فإن منهج رياض الأطفال يجب أن يتكون من قاعدة عريضة من الخبرات المتعددة المتنوعة المتكاملة المتداخلة، وعليه فلا موضع لصياغته فى أسلوب من المقررات أو المواد أو النظر إليه على أنه مستودع معلومات أو حقائق أو على أنه موصل لمستوى مقنن

---

[١] أحمد فتحى سرور: **تطوير التعليم في مصر سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه للتعليم قبل الجامعى**، مرجع سابق، ص ١٩٨ .

[٢] أحمد فتحى سرور: التعليم فى مصر ، القاهرة، مطابع روزاليوسف، ١٩٩٠ ، ص ٢٩٧ .

[٣] مى شهاب ورسمي عبد الملك رستم : **التخطيط التربوي لأساليب التنشئة فى مرحلة رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية " دراسة ميدانية "**، مرجع سابق، ص ٢٣٧ .

[٤] نجم الدين على مردان : **سبل تطوير رياض الأطفال**، ندوة التربية العربية لدول الخليج، الرياض، ١٤١١ – ١٩٩١، ص ٣١٤ ,

من أى نوع [١] . فمرحلة ما قبل التعليم المدرسي يجب أن ينظر إليها على أنها امتداد علوي للأسرة، أكثر منها امتداداً سفلياً لمرحلة التعليم الأساسى، فهى مرحلة تستهدف تربية الطفل من خلال اللعب وفى نفس الوقت تتجنب التدريس الرسمي أو الشكلي بمعناه الجاف والتقليدي "القراءة والكتابة والحساب " فى فصول تتطلب السكون وعدم الحركة [٢] .

ولكن على صعيد التنفيذ يلاحظ وجود فجوة بين النظرية والتطبيق حيث يشير الواقع الفعلي في مدارس الأطفال الخاصة واللغات التجريبية - والخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم - إلى اهتمام تلك المدارس بالمواد الدراسية المنفصلة [٣] .

كما أظهرت إحدى الدراسات الميدانية في نتائجها المستخلصة من استجابات أفراد العينة المستقاة " أنه غالباً ما تهدف برامج الدارسة إلى توصيل المعلومات للطفل، وأن التعليم فى مدارس رياض الأطفال غالباً ما يأخذ الشكل التقليدي للتعليم المدرسي الذى يهتم فيه بحشو أذهان الأطفال بالمعلومات وإرهاق حواسهم الأمر الذى يترتب عليه قلة الاهتمام بسائر الأنشطة الأخرى " كما تشير استجابات ٧١,٤٪ من أفراد العينة المستقاة أن اليوم المدرسي فى رياض الأطفال يقسم إلى حصص، وإلى أن الاهتمام بتربية الأطفال عن طريق اللعب والنشاط يكاد يكون محدوداً [٤].

وهذا يتعارض مع ما نصت عليه السياسة حيث جاء فى اللائحة التنفيذية لقانون الطفل [٥] رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ فى مادتها (١٢٨) على :

-لا يقسم اليوم بروضة الأطفال إلى حصص دراسية ، بل يعمل بنظام اليوم الكامل بحيث يمارس الأطفال أنشطة متنوعة ويمرون بخبرات متكاملة تنمي فيهم الجوانب الروحية والخلقية

---

[١] أبو الفتوح رضوان : **منهج رياض الأطفال، أهدافه، محتواه، ميادينه**، فى : رياض الأطفال فلسفتها، أسسها، مناهجها، أساليب العمل فيها، الكويت ، وزارة التربية، ١٩٧٣، ص ٥٩ .

[٢] إلهام مصفى عبيد : اللعب كوسيلة تربوية للطفل فى مرحلة ما قبل التعليم المدرسي، **المؤتمر السنوي الأول للطفل المصرى (تنشئته ورعايته) من ١٩-٢٢ مارس ١٩٨٨**، القاهرة، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ص ٢٤٩.

[٣] نادى كمال عزيز وراشد القصبى : تقويم رياض الأطفال فى ضوء الأهداف المحددة لها، **المؤتمر السنوي الأول للطفل المصري (تنشئته ورعايته)**، مرجع سابق ، ص ٥٣٧ .

[٤] عبد السلام إبراهيم فايد، محمد صبرى حافظ : **واقع برامج التربية فى رياض الأطفال فى مصر فى ضوء الخبرات العربية والأجنبية المعاصرة (دراسة ميدانية لمحافظة القاهرة)** ، مرجع سابق ص ص ٢٧٠- ٢٧٢

(٥) **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ لإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦** ، مرجع سابق، مادة ١٢٨، ص ، ٥ .

والجسمية والحركية والاجتماعية والانفعالية ويراعى تقسيم يوم الروضة إلى فترات من الأنشطة الهادئة والحركية ويخصص أوقات للنشاط الحر خلال اليوم لعدم إرهاق الطفل.
وهكذا اتضح ان التشريعات المنظمة للعمل فى رياض الأطفال فى وادٍ وواقع رياض الأطفال فى وادٍ آخر.الأمر الذى يظهر الفجوة بين النظرية والتطبيق.

وقد بينت المتابعة الميدانية لفصول الحضانة ورياض الأطفال بمدارس اللغات التجريبية عدم تفهم كثير من القائمين على أمرها لأهداف هذه المرحلة ودورها، فضلاً عن فلسفتها، وكانت نتيجة لذلك ولعدم فهمهم لما تضمنته نشرات الوزارة ،أن " بعض المعلمين يقدمون مادة علمية بحتة بشكل يرهق الطفل ، علاوة على قيام الأطفال بأداء الواجبات المنزلية، وأدائهم امتحانات لتحديد مستوياتهم " [١] .

وفى هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات الميدانية[٢] حول ظاهرة الواجبات المنزلية فى مرحلة رياض الأطفال فى نتائجها إلى الأتي :

١-"تكلف ٩٢,٧٪ من عينة معلمات رياض الأطفال بأداء واجبات منزلية، فنسبة ٩١,٧٪ من معلمات الصف الأول ، ٩٣,٥٪ من معلمات الصف الثانى" وحجم العينة ٥٥ معلمة بواقع ٢٤ معلمة للصف الأول و ٣١ معلمة للصف الثانى .

٢-أما عن أسباب تكليف المعلمات اللاتي تكلفن الأطفال بأداء واجب منزلي فقد اتضح أنها على الترتيب " وفقاً لاعتقادهن بضرورة الواجبات المنزلية فى هذه المرحلة بنسبة ٨٥,٥٪ يليها وفقاً لرغبات أولياء الأمور بنسبة ٣٢,٦٪ وأخيراً وفقاً لأوامر إدارة الروضة بنسبة ٩,١٪ ".

٣-أما عن مدى اعتقاد أولياء الأمور بضرورة الواجبات المنزلية أشارت الدراسة إلى أنه "وافق الأغلبية بنسبة ٨٦,٧٪ على أنها ضرورية، ويرى ١١,١٪ أنها ضرورية إلى حد ما، كما يرى ٢.٢ ٪ أنها غير ضرورية علماً بأن حجم العينة لأولياء الأمور ٢٢٥ ".

هذا وقد أشارت نفس الدراسة السابقة ما للواجبات المنزلية من مساوئ فهى تحرم الطفل من اللعب بالرغم من أن التربية فى هذه المرحلة تعتمد على اللعب والنشاط وأنها عبء على الأسرة حيث لا يستطيع الطفل أداء الواجبات المنزلية بمفرده - وقد يؤدى هذا إلى عواقب فى المستقبل، أى أنه فى هذه الحالة وعلى عكس ما تراه المعلمات والآباء من أن

---

[١] أحمد إسماعيل حجى : تربية الطفل قبل المدرسة فى مصر ، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق ، ص ٩٤.

[٢] نادية يوسف كمال : ظاهرة الواجبات المنزلية فى مرحلة رياض الأطفال، دراسة ميدانية، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل** ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٥-١٦٦ .

الواجبات المنزلية تعود الطفل على الالتزام وتحمل المسئولية - قد يتعود الطفل على الاعتماد على الآخرين، وأنها تحرم الطفل من الحياة الأسرية وبهذا تعوق نموه من الجانب الاجتماعي كما أن نسبة كبيرة من الأطفال تقوم بأداء الواجبات تحت ضغط الخوف من العقاب وهذا لا يؤدى إلى نمو الشعور بالأمن والطمأنينة إلى جانب أنها تكون فوق طاقة الطفل وقدراته، وتعوق تنمية الجوانب الأخرى غير المعرفية [١] .

هذا وتظهر نتائج [٢] دراسة ميدانية أخرى فى هذا الصدد أن ٧٩,٦٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن الأطفال يكلفون بأداء واجبات منزلية يومية.

وجدير بالذكر أن هذا يتعارض مع ما جاء باللائحة التنفيذية لقانون الطفل -السابق ذكره- رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ والذى ينص فى مادته (١٢٨) على أنه " لا يجوز إجبار الأطفال على الكتابة والاكتفاء ببطاقات إعداد الطفل للكتابة كما لا يجوز إعطائهم واجبات منزلية أو عقد امتحانات وإعطاء واجبات عنها للأطفال " وهو ما يوضح الفجوة بين السياسة وواقع النظام وعدم ارتباط السياسة بالتطبيق.

ويلاحظ من جهة أخرى أنه وبالرغم من أهمية المهارات والأنشطة فى نمو الأطفال وفى تحقيق أهداف رياض الأطفال إلا أنه قد تبين من نتائج العديد من الدراسات[٣] أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون تنفيذها ومنها :

- عدم مراعاة دقة الاختيار فى غالبية المواد الأدبية التى تقدم للأطفال إذ يتم اختيارها عشوائياً دونما دراسة أو إعداد لما يقدم.
- عدم ممارسة الأنشطة الموسيقية فى كثير من رياض الأطفال وممارساتها بصورة قاصرة فى بعضها وذلك إما لعدم وجود معلمة متخصصة أو لعدم الاهتمام بالأنشطة الموسيقية أو

---

[١] المرجع السابق ، ص ١٦٥.

[٢] عبد السلام إبراهيم فايد، محمد صبرى حافظ : **واقع برامج التربية فى رياض الأطفال فى مصر فى ضوء الخبرات العربية والأجنبية دراسة ميدانية لمحافظة القاهرة** ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣.

[٣] ينظر على سبيل المثال :

فوزية زكريا الغنيمى حاويش : **معايير اختيار المواد الأدبية المقدمة لأطفال الرياض ووسائل تقويمها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ١٩٩٢.

لبنى حسن عبد الله عزاز : **تقويم النشاط الموسيقى فى رياض الأطفال فى محافظة القاهرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة حلوان ، ١٩٨٩ .

دلال فتحي عطية : **تقويم واقع التربية الحركية رياض الأطفال بمحافظة القاهرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة ،١٩٩٤.

للسببين معاً بالرغم من ما جاء باللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بأن يخصص لكل روضة أطفال معلمة موسيقى .

• عدم توافر برامج التربية الحركية (التربية الرياضية) برياض الأطفال بصورة تخصصية وعلى أساس تخطيط جيد بحيث يكون لها أهداف واضحة ومحددة ومدونة بطريقة علمية لتناسب طفل هذه المرحلة .

ولا شك أن هذه المعوقات قد ترجع كما بينت نتائج دراسة للمركز القومي للبحوث التربوية عام ١٩٩٤[١] إلى :

■النقص الواضح فى الأساس والأجهزة والأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة لرياض الأطفال ويرجع إلى نقص الإمكانيات وضعف التمويل المتاح.

■ افتقاد التكامل الذى يتطلبه النمو السليم للأطفال عقلياً وجسمياً وانفعالياً ويرجع ذلك غالباً إلى إغفال التعليم الحركى والتركيز على النواحى المعرفية والاهتمام بالتحصيل العلمى وإعداد الأطفال لمرحلة التعليم التالية فصار الطفل يتعلم القراءة والكتابة والحساب .

■ غياب البعد الفكرى لبرامج مناهج رياض الأطفال مما قد يكون له آثار سلبية خاصة على أنشطة التربية الدينية وتكوين الاتجاهات الوطنية والإنسانية والدينية السليمة .

■ ارتفاع كثافة الفصول مما يعوق ممارسة الأطفال للأنشطة المختلفة ويعوق ملاحظتهم أثناء تقسيمهم على مجموعات اللعب المختلفة هذا بالرغم من تحديد القرار (٣٩٨)[٢] بألا يزيد كثافة الفصل عن ٣٦ طفل .

وإذا كان من أهم أهداف رياض الأطفال الانتقال التدريجي بالطفل من جو البيت إلى جو المدرسة وإتاحة الفرصة له للتهيؤ للتعليم النظامي النمطي إلا انه من الملاحظ أن أهداف التربية فى رياض الأطفال فى الوقت الحاضر تتجه نحو الناحية الأكاديمية بصورة أوضح من ذي قبل . حيث أصبح قدر كبير من العمل موجهاً نحو التدريس المباشر والتعليم المعرفى المحدد وعلى هذا فإن كثيراً من رياض الأطفال تستخدم كتباً دراسية مقررة وأدوات تعليمية من شأنها تحقيق أهدافها الأكاديمية الدراسية [٣] .

---

[١] مي شهاب، رسمى عبد الملك رستم : **أساليب التنشئة فى مرحلة رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية**، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٨- ٢٥٥.

[٢] وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير، **قرار رقم (٣٩٨) بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٦ بشأن القبول برياض الأطفال** .

[٣] عبد الفتاح أحمد حجاج : **التربية فى مرحلة الطفولة المبكرة**، حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد الرابع، ١٩٨٥ ، ص ص ١١٩ -١٢٠.

ولكن على صعيد التنفيذ أو التطبيق، يبين الواقع الفعلي لرياض الأطفال عكس ذلك حيث أظهرت بعض الدراسات التى قدمت لمؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل – فى هذا الصدد – ما يشير إلى :

تركيز الاهتمام على الجانب المعرفي، واستخدام أسلوب الحفظ والتلقين، وقد ذكر فى دراسة منها أن " يلاحظ فى الفصول والحضانات والرياض الملحقة بالمدارس الابتدائية أنه لا يوجد اختلاف فى الشكل وأسلوب العمل عن فصول المدرسة الابتدائية والشغل الشاغل للأغلبية العظمي منها هو حشد أكبر عدد من الأطفال وتعليمهم قراءة وكتابة الحروف الأبجدية وبعض العمليات الحسابية أياً كانت سن الطفل، بل أن أطفالها يكلفون بأداء واجبات منزلية مرهقة فى كثير من الأحيان"[١] .

وذكر فى دراسة أخري " أن التربية لا تتم عن طريق الخبرة والنشاط الذاتي والتلقائي للطفل " وقد رأى ذلك (٣٦,٦٪) من مجموع أفراد عينة الدراسة الميدانية البالغ (٢٥٠) مربية ومديرة حضانة ورياض أطفال بمحافظات القاهرة والغربية والشرقية والدقهلية. وذكر أيضاً أنه " لا يتاح فرص النمو للطفل حسب قوانين نموه الطبيعى الخاصة بمراعاة قدراته واستعداداته " رأى ذلك (٦١,٢٪) من مجموع أفراد العينة وأن" المناهج لا تدور حول أنواع النشاط والخبرات المناسبة للأطفال وعمرهم " ورأى ذلك (٧٢,٨٪) من مجموع أفراد العينة. وذكر أيضاً أنه " يعتمد على الحفظ والتلقين،ولا يستخدم الحواس فى الحصول على المعلومات " رأى ذلك (٧٨٪) من مجموع أفراد العينة [٢].

ومن اللافت للنظر أن سياسة المنهج الحالى لرياض الأطفال قد أغفل أساليب الملاحظة وتقييم الطفل. حيث يلاحظ أن " التقويم يقتصر فى الروضة على الجانب المعرفى فقط ولا يتسع ليشمل الجوانب الأخرى، بل أنه من المصطلحات المستخدمة حالياً فى هذه المرحلة مصطلح " امتحان بمعنى أن الطفل لا ينتقل من الصف الأول بالروضة إلى الثانى أو من الثانى إلى الصف الأول الابتدائي إلا إذا نجح فى الامتحان، وإذا رسب يكون هناك ملحق، وإذا رسب مرة أخرى إما أن يظل فى نفس الصف أو يحول إلى روضة أخرى، وغالباً ما

---

[١] أحمد إسماعيل حجي : تربية الطفل قبل المدرسة فى مصر، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق، ص ٩٤.

[٢] تودري مرقص حنا : معالم فلسفة تربوية لأطفال ما قبل المدرسة ، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق، ص ص ٤١ – ٤٢ .

يحدث هذا فى رياض اللغات التجريبية والخاصة. لذا لا يكون أمام المعلمة وأولياء الأمور سوى التركيز على الجانب المعرفى والواجبات المنزلية [١] .
الأمر الذى يتعارض مع ما جاء باللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ فى المادة (١٢٨) بأن " لا يجوز إعطاء الأطفال واجبات منزلية أو عقد امتحانات وإعطاء درجات عنها للأطفال" .

وقد اتضح من خلال عرض نتائج الدراسات العديدة السابقة مدى تنفيذ السياسة التعليمية فى رياض الأطفال بمصر لما هو منصوص عليه بالبرامج حيث وجد فجوة بين السياسة وواقع النظام أو فجوة بين النظرية والتطبيق. حيث اتضح على صعيد التنفيذ عدم وجود برنامج محدد وخطط واضحة محددة للعمل اليومى برياض الأطفال فالأمر متروك للقائمين على رياض الأطفال والمعلمات فى ممارسة الأساليب التربوية حيث يلاحظ أن معظم رياض الأطفال تشبه المدرسة الابتدائية فى برامجها القائمة على أساس التدريس الرسمي أو الشكلي بمعناه الجاف والتقليدي الذى يهتم فيه بحشو أذهان الأطفال بالمعلومات وإرهاق حواسهم الأمر الذى يترتب عليه قلة الاهتمام بسائر الأنشطة الأخرى، ويلاحظ أيضاً تقسيم اليوم المدرسي إلى حصص دراسية وتعليم مبادئ قراءة وكتابة فى فصول تتطلب السكون وعدم الحركة ولا تستهدف تربية الطفل من خلال اللعب وهذا يرجع إلى عدم تفهم الكثير من القائمين على أمر دور رياض الأطفال لأهداف هذه المرحلة ودورها فضلاً عن فلسفتها حيث أن " وضوح أهداف مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة لدى القائمين على تربية هذا الطفل أدى إلى الخلط فى سياسات المناهج التى تتبع فى مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة " [٢].

ثامناً : نظرية إجمالية للسياسة التعليمية لرياض الأطفال فى مصر.

وفقاً لما سبق عرضه فى المحاور السابقة التى تناولت السياسة التعليمية لرياض الأطفال لوحظ خلو حقل العمل برياض الأطفال بمصر من وجود سياسة تربوية مستقرة واضحة المعالم محددة التفاصيل توجه العمل بهذه المؤسسات وتساعدها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وتجدر الإشارة إجمالاً لبعض الملاحظات العامة حول السياسة الراهنة لتربية الطفل فى المرحلة العمرية، ولعل أهم هذه الملاحظات ما يلي :

---

[١] نادية يوسف كمال محمود : ظاهرة الواجبات المنزلية فى مرحلة رياض الأطفال، دراسة ميدانية ، **مؤتمر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق ص ص ١٦٩ – ١٧٠ .

[٢] سعد مرسى أحمد، كوثر كوجك : **تربية الطفل قبل المدرسة**، الطبعة الثالثة ، القاهرة، عالم الكتب . ١٩٩١، ص ١٥٠.

- تعدد الإشراف والتبعية على مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة بين وزارتي التربية والتعليم، ووزارة الشئون الاجتماعية، ومنه حديث العهد تابع للأزهر الشريف. مما يترتب عليه اختلاف الأهداف والبرامج باختلاف التبعية كما تختلف الإمكانات والفرص المتاحة هذا بالإضافة إلى عدم وجود تكامل أو تنسيق بين جهود الوزارات المختلفة المعنية.

- يلاحظ أن الأهداف العامة لرياض الأطفال غير مصنفة فى صورة أهداف إجرائية أو مواقف سلوكية تكون بمثابة معايير لما يقدم من مناهج وأنشطة ولما تتطلبه هذه المرحلة من برامج وأساليب.

- يلاحظ اختلاف فى شروط القبول (سن الالتحاق) من روضة لأخرى وفقاً لتبعيتها أو أنظمتها الداخلية حيث تتباين الشروط باختلاف التبعية الإشراف، فسن القبول فى الرياض الخاصة أقل منه فى الرياض الحكومية . ومما يثير الانتباه أنه قد تم رفع سن القبول في كثير من رياض الأطفال الرسمية إلى ما يزيد عن خمس سنوات مما يعنى أن يتأخر سن التحاق الطفل بالمرحلة الابتدائية إلى ما يزيد عن سن السابعة وقد تزامن مع هذا مغالاة في طلب الرسوم والمصروفات المدرسية فى بعض المدارس الخاصة الأمر الذى يحرم الفئات العاجزة اقتصادياً عن التمتع بهذا النوع من التربية وفى هذا إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى ينادى به كافة المسؤولين.

- تعانى معظم الحضانات ورياض الأطفال من نقص فى المعلمات المؤهلات تربوياً، فكثير منهن يحملن مؤهلات متوسطة أو أقل لا علاقة لها برياض الأطفال وهذا الوضع يؤثر بشكل واضح فى أداء المعلمات وفى عملهن مع الأطفال هذا من جهة. ومن جهة أخرى يلاحظ أن عدداً كبيراً من الحاصلات على مؤهلات متخصصة متوسطة أو عالية يعزفن عن العمل بهذه المرحلة تطلعاً للرقى الوظيفي بالعمل بمراحل أعلى.

- افتقار هذه الدور إلى خطة محددة لبرامج تربية أطفال الحضانة ورياض الأطفال حيث تتباين البرامج والمناهج باختلاف التبعية والإشراف، ومما يثير الانتباه أن بعض رياض الأطفال حالياً أصبحت مدارس تقوم بتدريس مواد وإعطاء واجبات منزلية مرهقة للأطفال ويوافق معظم أولياء الأمور على ذلك الأمر الذى يتنافى مع طبيعة هذه المرحلة.

- تشير سياسة تمويل هذه المؤسسات أنها تعتمد على التمويل الذاتي حيث لا تتحمل الدولة غالباً أية أعباء مالية ولا تساهم فى تمويل هذه المؤسسات بصورة فعلية الأمر الذى يشكل عقبة أمام التوسع فى هذه المؤسسات وأمام توافر الإمكانات والتجهيزات المختلفة اللازمة لها مما يحول بينها وبين تحقيقها لأهدافها.

وبعد فقد تناول هذا الفصل السياسة التعليمية لمرحلة رياض الأطفال بمصر من خلال محاور : نشأة وتطوير السياسة التعليمية لرياض الأطفال، وأهداف هذه المرحلة، وسياسة قبول الأطفال بها، وإعداد معلماتها، وسياسة الإشراف عليها، وسياسة تمويلها، وانعكاس هذه السياسة على برامجها وأنشطتها.ثم إلقاء نظرة إجمالية على السياسة الراهنة لرياض الأطفال بمصر. لذا سوف يتم فى الفصل التالى تناول السياسة التعليمية لرياض الأطفال بفرنسا من خلال نفس المحاور السابقة .